

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة أكلي محند اولحاج – البويرة-

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

التحليل المالي ودوره في تشخيص الوضعية المالية

للمؤسسة

دراسة تطبيقية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية البويرة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في: العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبان: لجنة المناقشة:
• براج سليمان د.عوينان عبد القادر.....رئيسا
• دويدي ابراهيم د.طويطي مصطفى مشرفا
أ.وهابي أم كلثوممناقشا

تحت إشراف الأستاذ:
طويطي مصطفى

السنة الجامعية : 2014 - 2015

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تواضع كل شيء لعظمته، والحمد لله الذي أذل كل شيء لعزته.

الحمد لله الذي خضع كل شيء لملكه، والحمد لله الذي استسلم كل شيء لقدرته.

الحمد لله وحده لا شريك له، والصلاة والسلام على نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني في هذا المقام الى أن أتقدم بشكري الجزيل والعرفان الى الأستاذ طويطي مصطفى لإشرافه على هذه المذكرة، وملاحظاته وتوجيهاته المستمرة والقيمة.

وكل الأساتذة الذين حرصوا على تلقيننا العلم والمعرفة.

وإلى الوالدين الحبيبين الممتن لهم لمساندتهمما بحرصهما وعطفهما لنا

وفي الأخير أسأل الله العظيم رب العرش

الكريم أن يرزقنا العلم النافع ويمحو عنا الجهل.

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صلي وسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين إلى يوم الدين

أهدي عملي هذا إلى

أغلى ما في الوجود

إليك يا من تضحى براحتك لتتير عقلي بالعلم والإيمان يا من كنت خير مربى وناصح: والدي العزيز.

إليك يا أحن وأعظم قلب في الدنيا يا من أمدني من نور قلبها لتتير دربي: أمي الحبيبة.

إلى الإخوة والأخوات واخص بالذكر الطاهر

إلى الأصدقاء علي, سليمان, حسين, إسماعيل, محمد, أحسن, عمار

إلى كل من حملت ذاكرتي اسمه ولم تحمله مذكرتي

إلى كل من اطلع على هذا البحث

ابراهيم

الإهداء

الحمد لله فائق الأنوار ، وجاعل الليل والنهار ثم الصلاة والسلام على

سيدنا محمد المختار .

إلى روح القلب و نبض الحنان الي من صبرت و كافحت معي في

هذه الحياة الي اعظم انسانة في حياتي الي والدتي الحبيبة

الي من سار معي من بداية الطريق حتي هذه اللحظة وكان دافعا لي

لكل نجاح والدي الحبيب

إلى جدي وجدتي رحمهما الله.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم ، إخوتي واخواتي

إلى كل الأهل والأقارب من قريب وبعيد .

سليمان

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

إهداء

I.....	فهرس المحتويات
V.....	قائمة الأشكال والجداول
أ-ب.....	مقدمة

الفصل الأول: أساسيات التحليل المالي

02.....	تمهيد
03.....	المبحث الأول: التحليل المالي ونظرة التاريخية
03.....	المطلب الأول: نشأة ومراحل التحليل المالي
07.....	المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأهميته
09.....	المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي
11.....	المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي
11.....	المطلب الأول: مجالات التحليل المالي
12.....	المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي
13.....	المطلب الثالث: محددات التحليل المالي
15.....	المطلب الرابع: وثائق التحليل المالي
17.....	المبحث الثالث: أنواع التحليل المالي
17.....	المطلب الأول: التحليل العمودي
18.....	المطلب الثاني: التحليل الأفقي
19.....	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية

تمهيد.....	21
المبحث الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.....	22
المطلب الأول: مفهوم الميزانية المالية وشكلها.....	22
المطلب الثاني: تحويل عناصر الأصول والخصوم.....	24
المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها بيانيا.....	27
المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية.....	29
المطلب الأول: رأس المال العامل " FR ".....	29
المطلب الثاني: الاحتياج من رأس المال العامل "BFR" والخزينة.....	33
المبحث الثالث: التحليل المالي باستعمال تدفقات الخزينة.....	38
المطلب الأول: التدفقات المولدة للتائج.....	38
المطلب الثاني: تدفقات الموارد والاستخدامات.....	42
المطلب الثالث: تدفقات الخزينة.....	46
المبحث الرابع: التحليل المالي باستعمال النسب المالية:.....	51
المطلب الأول: مفهوم النسب المالية.....	51
المطلب الثاني: أنواع النسب المالية.....	52
خلاصة الفصل:.....	59

الفصل الثالث: دراسة حالة الوضعية المالية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية البويرة

تمهيد.....	61
المبحث الأول: الإطار النظري للتعاونية.....	62
المطلب الأول: بطاقة فنية حول التعاونية.....	62
المطلب الثاني: أهم المديرية الإدارية للتعاونية.....	63
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....	66

فهرس المحتويات

67.....	المبحث الثاني: تحليل الوضع المالي للمؤسسة خلال الميزانيات المالية (2011-2012-2013)
67.....	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات (2011-2012-2013)
74.....	المطلب الثاني: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية
78.....	المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي
83.....	المبحث الثالث: تحليل التدفقات المالية للمؤسسة
83.....	المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج لسنوات (2011-2012-2013)
84.....	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج
89.....	المطلب الثالث: تحليل تدفقات الخزينة
92.....	خلاصة الفصل:
94.....	الخاتمة العامة
97.....	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال :

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	المخطط العام لوظائف التحليل المالي	01
27	أشكال الميزانية المالية المختصرة	02
28	التمثيل بالدائرة لعناصر الأصول	03
28	التمثيل بالمثلث	04
66	المخطط التنفيذي للتعاونة	05

قائمة الجداول :

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	الميزانية المالية المختصرة	01
23	الشكل العام للميزانية المالية المفصلة	02
32	تغيرات رأس المال العامل	03
44	جدول التمويل في شكل قائمة الجزء 01.	04
45	تغيرات رأس المال العامل على شكل قائمة الجزء 02.	05
49	جدول تدفقات الخزينة.	06
63	عدد المستخدمين وتوزيعهم حسب مهامهم بالتعاونيه.	07
67	الميزانية المالية (الأصول)	08
68	الميزانية المالية (الخصوم).	09
69	الميزانية المالية (الأصول).	10
70	الميزانية المالية (الخصوم).	11
71	الميزانية المالية (الأصول).	12
72	الميزانية المالية (الخصوم).	13
73	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2011، 2012، 2013).	14
74	يوضح نسبة التمويل الدائم.	15
74	يوضح نسبة التمويل الذاتي.	16
75	يوضح نسبة السيولة العامة.	17
75	يوضح نسبة السداد السريع.	18
76	يوضح حساب السيولة الحالية.	19
76	يوضح نسبة المديونية الإجمالية.	20
77	يوضح نسبة الاستقلالية المالية.	21

77	يوضح حساب نسبة قابلية السداد.	22
78	يوضح حساب رأس المال العامل الصافي (من أعلى الميزانية).	23
79	يوضح حساب رأس المال العامل الصافي (من أسفل الميزانية).	24
79	يوضح حساب ر م ع خ.	25
80	يوضح حساب رأس المال العامل الإجمالي	26
80	يوضح حساب رأس المال العامل الأجنبي.	27
81	يوضح حساب احتياجات رأس المال العامل.	28
81	يوضح حساب الخزينة	29
83	جدول حسابات النتائج	30
84	يوضح القيمة المضافة للاستغلال	31
84	يبين نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال.	32
85	يبين تطور إجمالي فائض الاستغلال.	33
85	يوضح نسبة إجمالي فائض الاستغلال.	34
86	تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة.	35
86	يبين نسبة الاهتلاكات ؛ المؤونات على القيمة المضافة.	36
87	يبين تطور النتيجة العملياتية.	37
88	يبين تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية.	38
88	صافي نتيجة السنة المالية.	39
89	القدرة على التمويل الذاتي	40
90	جدول تدفقات الخزينة.	41

مقدمة

مقدمة

إن المؤشرات الاقتصادية الدولية ألزمت على دول العالم الثالث الدخول في إطار نظام العولمة الاقتصادية فقد أصبحت هذه الأخيرة حقيقة حتمية لا مناص منها، فاستوجب على هذه الدول و منها الجزائر التعامل مع الوضع الصعب الذي أطلق عليه باسم الأحادية القطبية، هذا بانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى عتبة باب اقتصاد السوق، و ذلك ما كلف و ما زال يكلف الجزائر جهودا عظيمة و أثمانا باهظة للدخول في هذا الباب الواسع و المكلف، و من الإنجازات التي حققتها و التي في طريق التحقيق نذكر منها إبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التهيئة للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة، و ذلك باعتماد الجزائر إجراء إصلاحات اقتصادية تمس أساسا المؤسسات الاقتصادية العامة و الخاصة منها، وذلك بفتح رؤوس الأموال للاستثمار و الشراكة بالنسبة للقطاع العام و تشجيع الاستثمار بواسطة إنشاء وكالات خاصة بذلك.

و في ظل هذه الإجراءات فإن هذه المؤسسات الاقتصادية تتجه نحو المنافسة الحرة في السوق الداخلي والخارجي، و هنا يجدر بنا الإشارة إلى سوء تسيير هذه المؤسسات بنقص الكفاءات و الأدوات الخاصة و الملزمة للتسيير الحسن لها، ولكي تصل هذه المؤسسات إلى درجة النجاح في التسيير يجب أن تتبع الأسس العلمية لهذا الغرض فنجد أهمها استعمال تقنيات التحليل المالي الذي يعتبر إحدى الوسائل العلمية لمعرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة بالدراسة التحليلية الشاملة التي تتطلب فحص مالي مبني على أسس علمية و إحصائية على المدى الطويل أي أكثر من ثلاث سنوات من أجل اتخاذ القرارات المنطقية والسليمة.

إشكالية البحث:

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟.
- و هذا التساؤل بدوره يمكن تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:
- كيف يمكن للتحليل المالي أن يكون أداة للتسيير والتشخيص المالي للمؤسسة؟
- ما هي الأدوات المستعملة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة؟
- ما هي آفاق و نتائج تطبيق التحليل المالي في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالبويرة؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات تساعدنا على الوصول إلى جوهر الموضوع محل الدراسة وهي:

- ❖ يعتبر التحليل المالي وسيلة ضرورية للتسيير داخل المؤسسة.
- ❖ يهدف التحليل المالي إلى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.
- ❖ إن نجاح مسار التسيير المالي للمؤسسة يعتمد بشكل كبير على التحليل المالي الجيد.
- ❖ سبب تدهور المؤسسات الجزائرية يعود لغياب التحليل المالي الجيد.

أهداف البحث:

- إن الأهداف التي نرغب ونسعى للوصول إليها من خلال بحثنا تتمثل في:
- محاولة التعرف على الدور الذي يقوم به التحليل المالي في عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.
 - معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه.
 - معرفة مدى تطبيق المؤسسات الجزائرية للتحليل المالي.

أسباب اختيار الموضوع

- توجد عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع ومن بينها نذكر مايلي:
- الرغبة في البحث و الاطلاع في هذا الموضوع
 - نوع التخصص العلمي، فهذا الموضوع له علاقة بتخصص المالية.
 - معرفة كيفية اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة.
 - ضرورة وضع و استخدام الأدوات العلمية في خدمة الواقع الاقتصادي.

منهجية البحث:

للإجابة على إشكالية البحث اتبعنا المنهج الوصفي في الدراسة النظرية، إضافة إلى منهج التحليل الرياضي، وذلك في الدراسة التطبيقية من اجل إسقاط المعلومات النظرية على واقع المؤسسة.

هيكل البحث:

في محاولة لدراسة موضوع التحليل المالي قسمنا البحث إلى جزئين، جزء نظري وجزء تطبيقي. الجزء النظري يشمل فصلين :

- الفصل الأول بعنوان أساسيات التحليل المالي وتضمن ثلاث مباحث متمثلة في:

التحليل المالي ونظريته التاريخية, استعمالات التحليل المالي, أنواع التحليل المالي على التوالي.

- الفصل الثاني بعنوان الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وتضمن أربع مباحث متمثلة في:

الميزانية المالية, التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية, التحليل المالي باستعمال التدفقات الخزينة, التحليل المالي باستعمال النسب المالية.

الجزء التطبيقي حاولنا إسقاط الجانب النظري على الواقع العملي لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية البويرة, يضم هذا الفصل ثلاث مباحث, في المبحث الأول الايطار النظري للتعاونية وفي المبحث الثاني تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال الميزانيات المالية للسنوات (2011, 2012, 2013) وفي المبحث الثالث تحليل التدفقات المالية للمؤسسة.

أهمية الدراسة :

تعود أهمية هذا البحث إلى أهمية التحليل المالي في المؤسسة و دوره الكبير في الرقابة على الأداء والوقوف على نقاط القوة و الضعف الخاصة بالمؤسسة.

مجال و حدود الدراسة :

يسلط هذا البحث الضوء على تحليل الجانب المالي للمؤسسة و ذلك بالاعتماد على قوائم مالية كميزانية وجدول حسابات النتائج و جدول التدفقات ومدى مساهمتهم في معرفة وضعية المؤسسة والكشف عن الانحرافات

لفصل الأول:

أساسيات التحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

المبحث الأول: التحليل المالي ونظريته التاريخية

يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة أو لوظيفة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية معينة أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال البنوك المستثمرين بهدف إظهار كل التغيرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة إن تطلب الأمر ذلك.

المطلب الأول: نشأة ومراحل التحليل المالي

أولاً: نشأة التحليل المالي

تعود نشأة التحليل المالي إلى نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعملت المؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين في الأساس قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، وذلك استناداً على المستندات والكشوف المحاسبية للمؤسسة، ومع تطور الصناعة والتجارة في بداية القرن العشرين اتضح ضعف وعدم كفاية التحليل المالي مما أدى إلى ظهور دراسات أخرى أكثر تعمقاً، وذلك باستعمال نسب أخرى للمقارنة بين عدة مؤسسات، وبعض هذه الدراسات ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمحورت حول تحليل نسب البيع لـ 981 مؤسسة مصنعة وفق قطاعات اقتصادية مختلفة، ونواحي جغرافية مما يساعد على التفرقة بين المؤسسات بسهولة.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية (1929-1933) دور إيجابي في تطور وسائل وتقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، حيث أصبح هذا الأخير يكتسي أهمية كبيرة وأصبحت المؤسسات تبحث على هيكل سليم يحميها من مخاطر الإفلاس، وفي سنة 1933 أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصراف حيث عملت على نشر تقديرات وإحصائيات متعلقة بالنسبة النمطية لكل قطاع اقتصادي، وكما كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أثر معتبر في تطوير التحليل المالي.

فقد أظهر المصرفيون المقترضون اهتمامهم بتحديد نوعية المؤسسة ووسائل التمويل الأزمنة، وقد تم تكوينها في سنة 1967 بفرنسا لجنة عمليات البورصة التي تهدف لتأمين الاختيار الجيد والمعلومات الحالية التي تنشرها المؤسسة المحتاجة¹.

¹ - إسماعيل عرباجي: إقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة منقحة الجزائر، 2000، ص 229.

ثانياً: مراحل التحليل المالي

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المرور بمراحل وخطوات أساسية متعددة، ويمكن لهذه الخطوات والمراحل أن تختلف من تحليل لآخر، وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الآخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل وبعض الاعتبارات الأخرى كالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي بالمراحل الثلاث التالية¹:

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير:

وهي مرحلة أساسية يبدأ المحلل المالي العمل به مجرد إسناد مهمته إجراء التحليل إليه أو استلامه لكتاب التكليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير الجيدين سيؤثر إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها.

ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:

1- تحديد الهدف من التحليل: من أهم خطوات المرحلة الأولى، حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحليل أسلوب التحليل والمعلومات الواجب جمعها، ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل حيث تختلف الأهداف حسب الفئات المستفيدة.

2- مدى ونطاق التحليل: بعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله منشأة واحدة؟ أم سيتعداها منشآت أخرى متشابهة؟ أن أنه سيقصر على منشأة واحدة، وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة؟ كل ما سبق سيؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة والمتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها.

3- تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل المالي: حيث كلما توفرت هذه الخصائص بالمعلومات التي سيقوم بجمعها كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة، ويجب أن تغطي هذه المعلومات الفترات التي يغطيها التحليل مع توفر المعلومات المتعلقة بالمنشأة أو المنشآت التي يستهدفها التحليل.

¹ مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ط1، سنة 2009، ص 76-80

ثانياً: مرحلة التحليل

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية:

1- إعادة تبويب وتصنيف المعلومات: وهي خطوة بالغة الأهمية حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة، وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها ودمج بعض منها في بعضها الآخر في أحيان أخرى، وإعادة تصنيفها في حالات أخرى، ولعلّ أهم ما يحقق إعادة التبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في غرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة خاصة عندما يشمل التحليل المالي أكثر من منشأة أو أكثر من فترة.

2- اختيار الأداة الملائمة للتحليل: يتطلب اختيار أداة و أسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل لما يشكله ذلك من أثر هام على نجاح التحليل حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداة المختار وبين الأداء المختار وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداة والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى، وتتعدد أدوات التحليل المالي وأساليبه حيث التحليل الرأسي والأفقي، وتحليل السبب وتحليل التعادل، ولكل أداة خصائص معينة وظروف محددة لاستخدامها وتطبيقها مما يدفع المحلل في بعض الأحيان إلى الاستعانة بأكثر من أداة أو أسلوب لتحقيق الأهداف المرجوة من التحليل.

3- تحديد الانحرافات وأسبابها: وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنته الأرقام أو المؤشرات أو النسب الخاصة بالمنشأة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المنشأة نفسها لأعوام مختلفة أو تخص منشآت منافسة في نفس القطاع وتكمن أهمية رصد هذه الانحرافات في تمكين المحلل المالي من التعرف على أداة المنشأة التي يستهدفها التحليل وقد تكون هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية حيث يتم تحديدها من خلال مقارنته للقوائم المالية المتوفرة للمنشأة نفسها لسنوات متعددة، أو مقارنة هذه بقوائم مالية لمنشآت منافسة، حيث يجب الإشارة إلى ضرورة تركيز المحلل على الانحرافات غير الطبيعية أو ذات الأهمية النسبية وعدم التركيز على الانحرافات البسيطة أما المرحلة الثانية في هذه الخطوة فهي الأهم حيث يقوم المحلل على الأقل بتحديد الانحرافات وتتبعها ومن ثم يقوم بالبحث عن أسباب هذه الانحرافات ودراسة العوامل المرتبطة بها حتى يتمكن لاحقاً من اقتراح الحلول المناسبة.

4- تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل بنفس المجال أو مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

5- التخطيط (Planning)

تعتبر عملية التخطيط (المستقبل) أمراً ضرورياً لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي شهدتها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء المؤسسة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

هذه الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالات واسعة ما يلي:

- المستثمرون.
- إدارة المؤسسة.
- سمسرة الأوراق المالية.
- الدائنون.
- العاملون.
- المصالح الحكومية.
- المؤسسات المتخصصة بالتحليل.

ثالثاً: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات (التقرير)

وهي آخر مرحلة من التحليل المالي، ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة من إعداد وتحضير وتحليل.

ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكاليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل، ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك، ويحاول المحلل عند كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل.
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل وإقترح الحلول والتوصيات اللازمة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض والحكم على مدى مناسبه.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأهميته

ترتبط المؤسسة الاقتصادية بفعل نشاطها في كل مرحلة بأطراف وأعاون اقتصاديين آخرين، ويتم هذا الارتباط عن طريق تدفقات حقيقية ونقدية، ولأهمية هذه التدفقات تعمل المؤسسة على تسييرها ومراقبتها وذلك بتحديد تكاليف وإيرادات التدفقات الحقيقية وهذا بواسطة مصلحة مكملة لمصلحة المحاسبة والمتمثلة في مصلحة التسيير المالي التي تتخذ من التحليل المالي كأساس ودعامة في عملية المراقبة واتخاذ القرار، ولقد تعددت التعاريف المتعلقة بالتحليل المالي ونذكر منها:

التعريف الأول: التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة في الوضع المالي المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها.¹

التعريف الثاني: التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو إشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك ليتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أداء المؤسسة قصد اتخاذ القرار.²

التعريف الثالث: التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة ومعالجة النقص المتوقع في السيولة.³

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التحليل المالي كما يلي:

¹ - Pierre conso, Farouk Hemisi, **Gestion Financière de l'entreprise**, Edition DUNOD, 1998, P199.

² - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر والتوزيع. 2008، عمان، ص 25.

³ - محمد عقل مفلح، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2006، ص19.

التحليل المالي هو قراءة ممنهجة للقوائم المالية لاستخلاص بيانات مالية ومعالجتها بالاستعانة بمعلومات مساعدة لتسهيل تقييم أداء المؤسسة الماضي والحاضر ومعرفة نقاط الضعف والقوة فيها وكذا التنبؤ بالأوضاع المستقبلية بهدف اتخاذ القرارات المناسبة.

ويمكن استعراض مجالات اهتمام الأطراف بالتحليل المالي باختصار فيما يلي:

أوله: التحليل من وجهة نظر المساهمين:

يهتم المساهم بصفة أساسية بالعائد على رأس المال المستثمر، والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات في المشروع، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالسهم التي يمتلكها أم السعي لبيعها، ويمكن للمساهم من خلال المحلل الخارجي التعرف على الجوانب السابقة من خلال:

- دراسة مركز المشروع داخل الصناعة أو النشاط الذي ينتمي إليه.
- تحليل النتائج المالية خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- التعرف على الاتجاهات المستقبلية للمشروع وفرض النمو المتوقع.

ثانياً: التحليل من وجهة نظر الدائنين:

يقصد بالدائن الفرد أو الجهة الذي قام بالاكتتاب في السندات الخاصة بالمشروع أو يفكر في شراء السندات المصدرة، كما قد يقصد به المؤسسة المالية التي تقوم بدراسة إمكانية منح قرض أو تسهيلات ائتمانية للمشروع، ويهتم الدائن بصفة عامة باستخدام التحليل المالي للتعرف على مدى إمكانية المشروع للوفاء بالتزاماته المالية عندما يحل موعد استحقاقها.

وبينما يهتم الممول قصير الأجل بمؤشرات السيولة والتي تعكس القدرة على دفع الفوائد وقيمة القرض أو إسقاطه، فإن الممول طويل الأجل يهتم بقياس قدرة المنشأة على سداد التزاماتها في الأجل الطويل، ومن ثم فهو يهتم بتحليل هيكل تمويل المنشأة ومصادر التمويل واستخدامات الأموال وكذلك ربحية المنشأة وتدفقات الأرباح في المستقبل.

ثالثاً: التحليل المالي من وجهة نظر الموردين.

تشابه اهتمامات المورد في مجالات التحليل المالي مع اهتمامات الدائن، حيث يركز على قياس قدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وموقف السيولة لديها، كذلك يهتم المورد بدراسة فترة الائتمان الممنوحة.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي

تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى، كما تختلف حسب المحلل المالي سواء كان تحليلاً خارجياً (المتمثل في البنوك، رجال الأعمال، مصلحة الضرائب) أو تحليلاً داخلياً على مستوى المؤسسة ككل، لذا يمكن المالي للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل.

أولاً: الأهداف الداخلية.¹

- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة؛
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل وبصفة عامة إعطاء حكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛
- إجراء فحص للسياسات المالية المتبعة من طرف المؤسسة وذلك عن طريق الدراسات التفصيلية للبيانات المالية لفهم مدلولاتها أو محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهورها بالكميات والكيفيات التي هي عليها مما يساعدنا على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية التي تعمل في إطارها المؤسسة.
- تنظيم ووضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في الرقابة العامة لنشاط المؤسسة وجعلها كذلك كأساس للتقديرات المستقبلية مثل الميزانية التقديرية للاستثمارات؛
- توفير المعلومات والبيانات لسياسة المؤسسة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار، الاختيار بين وسائل التمويل وسياسة القروض، اتجاه الأرباح وتغيير رأس المال.

ثانياً: الأهداف الخارجية.²

- تعتمد البنوك على التحليل المالي في اتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها؛

¹ - ناصر دادي عدون: تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الإدارة المالية، الدار المحمدية، الجزائر، 1999، ص ص 11-13.

² - عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعية، دامعة الإسكندرية مصر، 1990، ص 69.

- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة؛

- تقييم جدوى الاستثمارات في المؤسسة؛

- تقييم النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

هذه الأهداف المرجوة من التحليل المالي قد تختلف حسب المحلل المالي، ولكن بصفة عامة ينتظر من هذا الأخير أن يجيب على السؤال التالي:

- هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة؟

ويتشعب هذا السؤال إلى مشكلتين أساسيتين:

فالأولى مرتبطة بشكل تمويل المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها على المدى القريب، وهذا ما يستدعي دراسة وضعية الخزينة، أي دراسة السيولة المتاحة لديها.

أما الثانية مرتبطة بشكل تمويل المؤسسة وهو ما يستدعي دراسة الخصوم لتحديد نسب كل من الأموال الخاصة والديون، أي تحديد الهيكلة المالية.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل لمعرفة أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

المطلب الأول: مجالات التحليل المالي

أولاً: التحليل الائتماني (Crédit Anlysis)

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية، إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل.

ثانياً: التحليل الاستثماري (Investi Mentalyns).

إنّ من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، وإسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين في أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها.

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلّى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

ثالثاً: تحليل الاندماج والشراء (Rerger et acquisition Analysis).

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معاً، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحدهما، وفي حالة رغبة شركة شراء شركة أخرى تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة.¹

¹ - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص 233، 234

رابعاً: التحليل المالي من وجهة نظر العملاء

يمكن للعميل من خلال تحليل البيانات التي تنشرها المنظمة ومنافسوها في التعرف على أفضل شروط البيع والائتمان، ومن ثم بناء تفضيلاته في التعامل مع أي المصادر كذلك قد يقوم العميل بمتابعة مراكز الموردين، ومنهم المنشأة موضع التحليل للتأكد من ضمان استمرارها، وفرض تخفيض التكلفة.

خامساً: التحليل المالي من وجهة نظر العاملين

يعتبر العاملون بالإضافة إلى المساهمين من أهم الأطراف ذوي المصلحة في المشروع حيث يتركز اهتمامهم حول فرض زيادة الأجر والمزايا الوظيفية والأمان، ومن ثم فهم يهتمون بأوجه التحليل المالي ذات العلاقة بتحليل الإنتاجية والربحية والتنبؤ لمستقبل المشروع، والمؤشرات التي تعكس العلاقة بين رأس المال والأجر والمبيعات وغيرها من المؤشرات التي تظهر مدى سلامة إدارة النواحي المالية في المشروع.

المطلب الثاني: الأطراف المستخدمة للتحليل المالي

قد يكون الغرض من التحليل المالي الداخلي مختلفاً عن أغراض التحليل المالي الخارجي، أي الذي تقوم به جهة خارجية عن المنشأة ومهما اختلف الأمر فإن الجهات المهتمة بالتحليل المالي إما أن تكون جهات حكومية مثل دوائر الضريبة وديوان المحاسبة ودائرة الموازنة العامة... إلخ، أو جهات غير حكومية أهمها المساهم، الدائنون، رجال الأعمال، الشركات المنافسة، المستثمرون والمدقق الخارجي.

يهتم المساهم في عملية التحليل عن دراسة مركز المنشأة مقارنة بالمنشآت الأخرى المشابهة في قطاع الصناعة الذي تنتمي إليه المنشأة خلال فترة زمنية محددة ثم مستقبل المنشأة من خلال إعداد البيانات التقديرية والموازنات النقدية الأخرى التي تبين احتمال الربح أو الخسارة المحتملين. أما الدائنون فإنهم يهتمون بالتحليل المالي من حيث تعزيز أو الاستغناء عن نيتهم في الاكتتاب في منشآت أخرى أو الاهتمام بالفوائد المحصل عليها في المنشآت المكتتب بها، كذلك قدرة المنشأة على سداد قيمة القروض والمبالغ المكتتب بها.

كذلك يهتم المجهزون بالتحليل المالي ونتائجه للاطلاع على قدرة المنشأة في تنفيذ التزاماتها تجاههم وتحديد مركزها المالي لتحديد متوسط فترة الائتمان التي تمنح للمنشأة المعنية، وكذلك احتساب فترة التحصيل حيث يمكنهم معرفة التدفقات النقدية التي ستحصل عليها المنشأة من اتخاذ القرار المتعلق بالاستمرار بالتحصيل مع المنشأة أو تغيير السياسة الحالية أو الامتناع عن التعامل معها نهائياً من المنشأة للعملاء ومتوسط فترة التحصيل

حيث يساعد مثل هذا التحليل على معرفة التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها من قبل المنشأة ومواعيدها، وهو ما يساعد في النهاية على اتخاذ القرار المتعلق باستمرار التعامل مع المنشأة من عدمه.¹

المطلب الثالث: محددات التحليل المالي

التحليل المالي أداة هامة لاقترب المحلل من حقيقة الأوضاع المالية السائدة في المؤسسات المحللة، إلا أن المدى الذي يصل إليه المحلل في هذا الاقتراب محكوم بمجموعة من العوامل منها:²

1- التحليل المالي جيد بقدرة جودة المعلومات المستعملة في إعدادده، ولكن كثيراً ما يعمل المحللون في ظل شح المعلومات أو الاعتماد على معلومات غير دقيقة، الأمر الذي يؤثر في دقة نتائجهم؛

2- التحليل المالي ليس علماً يمكن الوصول بواسطته إلى استنتاجات مطلقة وبالإضافة إلى ذلك فهو يتعامل مع كثير من حالات عدم التأكد، لذا نراه يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة.

3- تركيز اهتمام المحلل في معظم الحالات على جانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى، فالمقرض قرضاً قصيراً يركز على السيولة بالدرجة الأولى، في حين يركز المستثمر على الربحية ومثل ذلك التوجه يترك جوانب أخرى من المؤسسة غير مشمولة بالتحليل.

4- تتفاوت درجات اهتمام المحلل بالمؤسسة ويتفاوت عمق التحليل المطلوب، فالبنك الراغب في إقراض مليون دينار يحتاج لتحليل أكثر شمولية من التحليل الذي يقوم به البنك لتجديد حساب جاري مدين صغير كان يدار بشكل جيد لمدة سنوات عديدة.

5- كمية ونوعية المعلومات المتاحة، وذلك لأن للكمية والنوعية أثر مباشر في نتيجة التحليل، فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى الاقتراب من الوضع المالي الحقيقي، لكن كلما قلت المعلومات وثار الشك حول نوعيتها كان المحلل في موقف يصعب فيه الوصول إلى قرار حازم.

6- دخول الأحكام الافتراضية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها، وإعادة تقييم الأصول وحساب الشهرة، كل ذلك يلقي ضللاً من الشك على مدى دقة تمثيلها للواقع، وهذا ينسحب بدوره على النتائج المستخلصة تحليلها.

¹ - خالد الراوي: التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، ط1، ص20.

² أحمد نور، المحاسبة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 1987، ص176.

- 7- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية لأن تغير الأساليب سيؤدي إلى تغير في النتائج، وما لم يكن المحلل مدركاً لأبعاد ذلك فإنه سيجد نفسه واقعا في الخطأ لأنه لن يكون لمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى معنى دون أن توجد المعلومات والبيانات المحاسبية والمالية المتعلقة بها.
- 8- محدودية مؤشرات الاتجاه، إذ ليس من الضروري أن يستمر نمط الماضي والمستقبل فإذا تدنت نسب السيولة الماضية فإن ذلك لا يعني استمرار هذا الاتجاه في المستقبل.
- 9- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- 10- غياب الملاحظات عن الأساليب المحاسبية المستعملة في إعداد البيانات المالية وبشكل خاص حول تقييم البضاعة والاستهلاك والانتقال من سياسة لأخرى، يحد من قدرة المحلل، لأنه ليس بمستطاعه أن يتنبأ بذلك.
- 11- تحميل الميزانيات أسلوب شائع يصعب على المحلل معرفة مدى استعماله، فتوقيت الشركة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدد بعد أن يكون قد ظهر أثره في الموجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية، يظهر سيولة المؤسسة أفضل من واقعها.
- 12- موقع الشركة ونوعها والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، فالشركة في المناطق ذات العمالة الرخيصة تعتمد على هذا العنصر بشكل مكثف، مما يرفع من كلفة الأجور ويقلل من قيمة الآليات وينقص الاستهلاك، بعكس الصناعات التي تعتمد على الآلات المتقدمة حيث تستعمل بعض العمال الفنيين وكثيرا من الآلات.
- 13- لا تظهر القوائم المالية شيئا عن الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردِّين والمقرضين.
- وهذه المحددات لا تقلل من أهمية التحليل المالي، ولكن توجب استعماله بحكمة وحذر وليس كأداة ميكانيكية وبدون تفكير.

المطلب الرابع: وثائق التحليل المالي

إن أهمية التحليل قد زادت بشكل كبير في الاقتصادات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساماً خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، لكن تخصص في التحليل المالي وجعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور إذا نظراً لأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لا بد من معرفة جميع وظائفه وأنواعه وكذلك الأهداف التي يسمى لتحقيقها. ومن بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي:¹

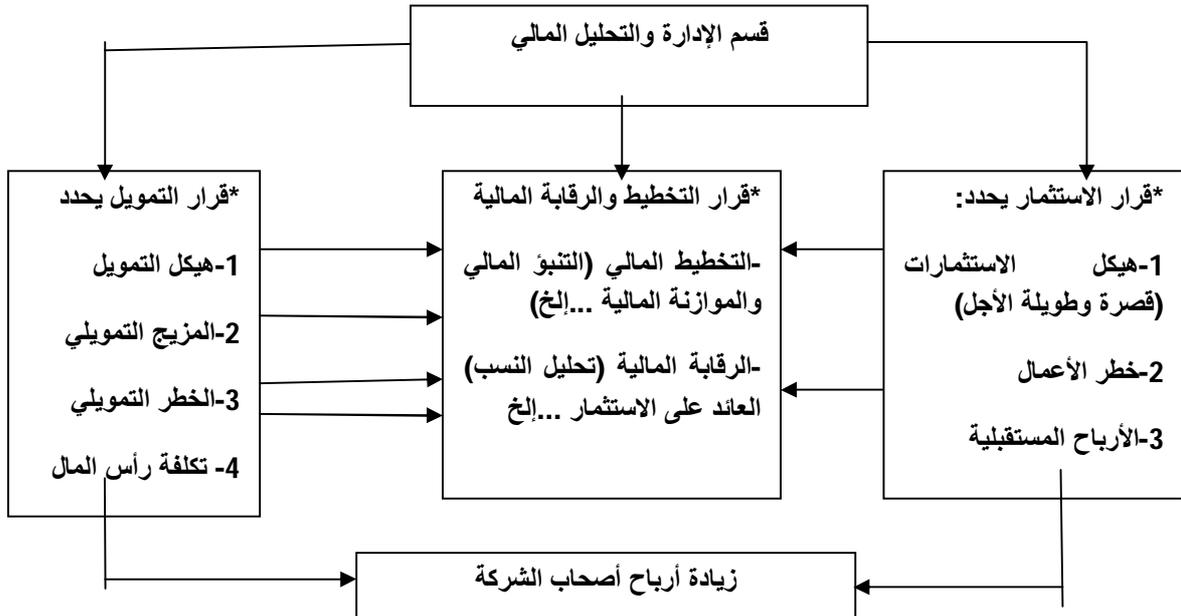
- قرار الاستثمار.

- قرار التمويل.

- قرار التخطيط والرقابة المالية.

الشكل التالي بين وظيفة التحليل المالي في اتخاذ القرارات:

الشكل رقم 01 : المخطط العام لوظائف التحليل المالي



المصدر: جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص98.

¹ جمال الدين المرسي، أحمد عبد الله اللحج، الإدارة المالية، مدخل اتخاذ القرارات، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2006، ص98.

يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة من (03 سنوات إلى 05 سنوات) غالباً في حالة توفر المعلومة، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساساً للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، ورصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة وعن اتجاهاتها المستقبلية ومن عيوب هذه المدرسة مالي.

- اختلاف ظروف المؤسسة من سنة لأخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة.

- تظهر آثار التضخم والكساد واضحة وهذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تحضر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

المبحث الثالث: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعا متعددة يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب، الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة.

المطلب الأول: التحليل العمودي

ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضا، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على إنفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المنطقة إلى بنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية.

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من عناصر الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين مما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية وغير جارية.

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة أو إلى مجموع الأصول (لاسيما في حالة المؤسسات المالية)، وهذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

كما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية حيث نعبر عن كل نبذ من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات الداخلية (المارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال.

ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأن يعتبر تحليلا ساكنا ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنة مع نسب أخرى ذا الدلالة.¹

¹ وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص ص 30-31.

المطلب الثاني: التحليل الأفقي - التحليل التاريخي

يقوم عادة المحلل من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغيير فيها القيم المطلقة النسب المئوية على حد سواء، وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عاملين متتالين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية وقائمة التدفقات النقدية فإنه يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود هذه القوائم، بما كانت عليه في سنة أو سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات.¹

¹ وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص32.

خلاصة الفصل:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل اتضح لنا أن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ قرارات لأجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة ومعالجة النقص, وقد يكون هذا التحليل غير مجد إذا ما كانت البيانات المستعملة فيه غير صحيحة.

الفصل الثاني:

المزانية المالية وتحليلها
بواسطة مؤشرات التوازن
المالي والنسب المالية

تمهيد

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال، أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي.

المبحث الأول: ماهية الميزانية المالية

تعتبر الوثائق المحاسبية المصدر الحقيقي للمعلومات التي يحتاجها المحلل المالي في عمله، إذ أن المؤسسة مطالبة بإعداد هذه الوثائق سواء بناء على النصوص القانونية أو متطلبات تفرضها المبادئ المحاسبية، و من أهم الوثائق المحاسبية و المالية نجد الميزانية المالية مع تحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، الخزينة و النسب المالية، حيث يعطي لنا استخدام هذه المؤشرات مناهج جديدة في التحليل و ذلك بعيدا عن الطريقة الكلاسيكية المتمثلة في تحديد الحد الأدنى من التوازن المالي لتساوي الاستخدامات الثابتة مع الأموال الدائمة و الأصول المتداولة مع الديون القصيرة.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية المالية وشكلها

أولاً: مفهوم الميزانية المالية

تعتبر الميزانية المالية أداة فعالة في عملية التحليل، إذ تعمل على إبراز نقاط الضعف و القوة في الهيكل المالي للمؤسسة، وتعتمد الميزانية المالية على عدة مبادئ:

- مبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة.
- مبدأ ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايدة.
- مبدأ تعديل القيم المحاسبية لحسابات الميزانية و ذلك لهدف تقريبها من قيمتها الحقيقية.⁽¹⁾

ثانياً : شكل الميزانية المالية: هناك شكلان للميزانية المالية، ميزانية مالية مختصرة و أخرى مفصلة

1- الميزانية المالية المختصرة:

الجدول رقم 01: الميزانية المالية المختصرة

الأصول	المبلغ	%	الخصوم	المبلغ	%
الأصول الثابتة			الأموال الدائمة		
قيم الاستغلال			الحالة الصافية		
القيم القابلة للتحويل			الديون الطويلة و المتوسطة		
القيم الجاهزة			الديون القصيرة		
الأصول المتداولة					
المجموع		100%	المجموع		100%

(1) جروم ملين و آخرون، إستراتيجية التحليل المالي في إدارة المؤسسة العمومية، مذكرّة ليسانس، جامعة محمد بوضياف بلسيلة، الجزائر جوان 2003، ص. 20.

2 - الميزانية المالية المفصلة:

الجدول رقم 02: الشكل العام للميزانية المالية المفصلة

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>الأموال الدائمة:</u> <u>الأموال الخاصة:</u> رأس مال الشركة فرق إعادة التقدير مؤونة الأعباء و الخسائر <u>د.ط.م.أ:</u> ديون الاستثمارات قروض مصرفية		<u>الأصول الثابتة:</u> <u>القيم الثابتة:</u> الاستثمارات قيم معنوية قيم ثابتة <u>قيم ثابتة أخرى:</u> مخزون الأمان سندات المساهمة كفالات مدفوعة
	مجموع الأموال الدائمة		مجموع الأصول الثابتة
	<u>د.ق.أ:</u> ديون الاستثمار قروض مصرفية موردون أوراق الدفع أرباح موزعة ضرائب على الأرباح		<u>الأصول المتداولة:</u> <u>قيم الاستغلال:</u> بضائع مواد و لوازم منتجات (تامة و 1/2 تامة) <u>قيم قابلة للتحقيق:</u> تسيبقات زبائن أوراق قبض <u>القيم الجاهزة:</u> البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

المصدر: ناصر دادي عدون، " تقنيات المراقبة في التسيير " -التحليل المالي"، الجزء 01 دار المحمدية العامة، ص. 38 . 39.

المطلب الثاني: تحويل عناصر الأصول والخصوم

أولاً: تحويل عناصر الأصول:

1- الأصول الثابتة:

وهي تشمل قسمين أساسيين: الاستثمارات و قيم أخرى لأكثر من سنة و في كلا الجزأين نجد ترتيب العناصر يخضع لدرجة السيولة المتزايدة حيث تكون القيم المعنوية و المادية ذات أطول مدة في قمة الميزانية، تليها الآلات و المعدات ثم القيم الثابتة الأخرى و هي تشمل:

أ - مخزون العمل:

و هو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف رغم التغيرات التي تطرأ على المخزون في السوق في الأسعار و الكميات خاصة، فهذا المخزون يبقى باستمرار في المؤسسة مدى السنوات لهذا يضم إلى القيم الثابتة.

ب - سندات المساهمة:

حسب طبيعة هذا العنصر الذي يعبر عن مساهمة في رأس مال مؤسسة أو مؤسسات أخرى، فانه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عن السنة.

ج - الكفالات المدفوعة :

يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات.

2 - الأصول المتداولة:

أ - المخزونات: و هي أول مركز من الأصول المتداولة نظرا للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة و هي تزيد عن مدة الحقوق التي تأتي بعدها.

ب - الحقوق: و هي مجموع العناصر أو القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير، بحيث هي حق لها عند الغير أو عندها و تنقسم إلى جزئين:

ب - 1 القيم غير الجاهزة أو القيم القابلة للتحقيق:

و تشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير من زبائن و سندات مساهمة و تسيقات للغير و التي لا تتجاوز مدتها السنة بالترتيب التنازلي.

ب - 2 القيم الجاهزة:

و هي البنك و الصندوق و القيم الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها.

ثانيا: تحويل عناصر الخصوم

1 الأموال الدائمة:

ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق، فنجد الجزء الأول و هو مجموع العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة بالإضافة إلى الاحتياطات و النتائج قيد التخصيص و المؤونات غير المدفوعة بعد طرح الضريبة منها. أما الجزء الثاني و هو مجموعة الديون الطويلة أو المتوسطة الأجل من سنة واحدة إلى أكثر بمختلف أنواعها و حسابات الشركاء للمدى الطويل و ديون الاستثمار... الخ.

2 الديون القصيرة الأجل:

و هي القسم الثاني من الموارد، وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تزيد عن السنة و تشمل الموردين والضرائب الواجبة الدفع و التسيقات، وجزء النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء وحسابات الشركاء ذات المدة القصيرة.

ملاحظات: يمكن أن نستنتج عدة ملاحظات حول عملية تحويل الميزانية المحاسبية إلى ميزانية مالية تتعلق بـ:

أ المصاريف الإعدادية:

نظرا لطبيعتها كأعباء و ليست كموجودات مادية أو معنوية فإنها لا تعبر عن قيمة مالية حقيقية، لذا فهي لا تظهر في الميزانية المالية أو في القيم الحقيقية للميزانية.

ب - الديون المشكوك فيها:

تصبح محتملة الانخفاض بمقدار عدم تسديدها المحتمل و لهذا فتوضع لها مؤونة بمقدار عدم التسديد وتبقى في الأصول المتداولة إلا إذا كان هناك إشارة إلى ما يخالف ذلك.

ج - المؤونات على الأعباء و الخسائر:

إن هذه المؤونات التي حددت بشكل تقديري لتغطية خسائر توقعها احتمالي، فإن نهاية السنة المالية تحدد لها ثلاث حالات:

ج-1 الخسائر التي وقعت فعلا:

إذا تحققت الخسائر فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة وبالتالي فسوف تدفع قيمة الخسارة أو العبء إلى الغير في حدود لا تزيد عن السنة، إذن تعتبر دين على المؤسسة قصير المدة.

ج-2 الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلا أو بعد مدى طويل:

إن مبلغ من الخسائر سوف تدفعها المؤسسة عند حدوث هذه الأخيرة أي بعد مدة معينة أكثر من سنة، لذا تعتبر دين طويل المدة.

ج-3 لا توجد خسائر:

و هي الحالة التي لا تقع فيها خسارة فإن مقدار المؤونة المخصص لها سوف لا يكون له معنى أو هدف مبرر لذا سوف يعود إلى أصله و هو ربح إجمالي قبل الضريبة، فالمؤسسة مطالبة بدفع ضريبة على المؤونة غير المبررة و تكون غالبا نفس نسبة الضريبة على الأرباح.

3 - ديون الاستثمار:

إن الديون على الاستثمارات التي تدفع غالبا على عدة أقساط سنوية نظرا لطبيعة الاستثمارات أي مدة حياتها الطويلة، فإن هذا الحساب يبقى غالبا في المؤسسة لمدة تزيد عن السنة، و في كل سنة يطرح منه الدفعة التي تسدد في نفس السنة و بالتالي تضم إلى الديون القصيرة الأجل، أما الباقي فيبقى ضمن الديون طويلة الأجل.

4 - النتيجة السنوية:

بعد إخضاع النتيجة السنوية للضريبة على الأرباح فإن مبلغ الضريبة يدفع خلال شهور على الأكثر، فيعتبر دين قصير الأجل على المؤسسة.

أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملكا للمؤسسة و يخضع للسياسة المتبعة من طرف مسيرها فيما يخص النتائج. و يمكن أن تأخذ النتيجة الصافية اتجاهين في توزيعها:

- جزء يوزع على العمال أو الشركاء.

- الجزء الباقي غير الموزع يدخل ضمن النتائج قيد التخصيص و قد يخصص مباشرة إلى الاحتياطات.

وكتيجة: النتيجة الصافية قبل اتخاذ قرار في تخصيصها أو توزيعها فإنها تدخل ضمن النتائج قيد التخصيص أو الاحتياطات لأنها ملك للمؤسسة. (1)

ملاحظة:

نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح و الزمن الذي تحسب فيه فإن المؤسسة تدفع هذه الضريبة على شكل تسيقات تقديرية خلال السنة على أساس مبلغ الضريبة للسنوات السابقة.

المطلب الثالث: الميزانية المالية المختصرة و تمثيلها بيانيا

أولا: الميزانية المالية المختصرة

هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المرتبة حسب مبدأ الاستحقاقية للخصوم و السيولة للأصول، ويراعى في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، وتستعمل هذه المجاميع في عملية التحليل، و ممكن أن تستعمل الميزانية المختصرة بأحد الأشكال التالية:

الشكل رقم 02: أشكال الميزانية المالية المختصرة

أصول ثابتة	أموال
مخزون	دائمة
ق غ ج	

أصول ثابتة	أموال خاصة
مخزون	ديون ط أ

أصول ثابتة	أموال خاصة
أصول متداولة	أموال أجنبية

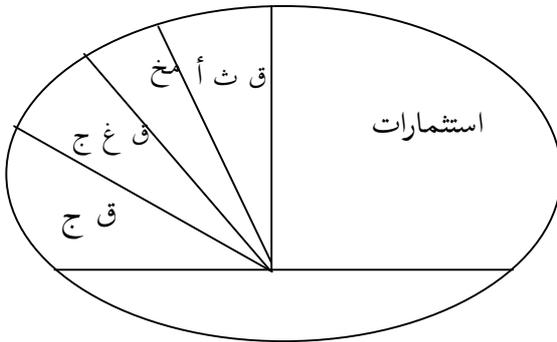
المصدر: ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير"-التحليل المالي، مرجع سبق ذكره ص. 29 - 33.

(1) ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير"-التحليل المالي، مرجع سبق ذكره ص. 29 - 33.

ثانياً: التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة

إن عملية تمثيل الميزانية على أشكال هندسية يمكننا من الملاحظة السريعة على التطورات التي تطرأ على عناصرها لفترات متتالية، ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية: المستطيل و الدائرة و المثلث و المربع و أشكال أخرى. و هكذا كذلك بالنسبة لعناصر الخصوم .

شكل رقم 03: التمثيل بالدائرة لعناصر الأصول



ق ث أ : قيم ثابتة أخرى

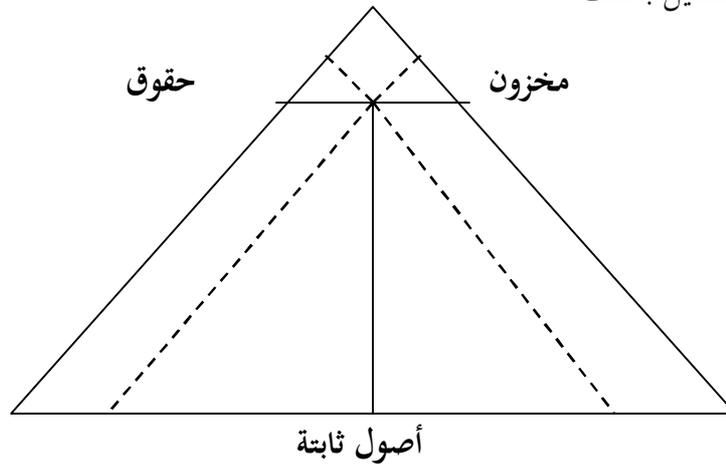
م خ: مخزونات

ق غ ج: قيم غير جاهزة

ق ج: قيم جاهزة

المصدر: ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير"-التحليل المالي"، الجزء 01 دار المحمدية العامة، ص. 42.

شكل رقم 04: التمثيل بالمثلث



المصدر: ناصر دادي عدون، "تقنيات المراقبة في التسيير"-التحليل المالي"، الجزء 01 دار المحمدية العامة، ص. 42.

المبحث الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

يعد التوازن المالي من المؤشرات الهامة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، ويعرف التوازن المالي بأنه الحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجباً بعد سداد كافة الديون القصيرة الأجل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين الأصول الثابتة والأموال الدائمة، التي تسمح الاحتفاظ بها عبر الفترة المالية بموجب ذلك يكون التعادل بين المدفوعات والمتحصلات استخدامات الأموال ومصادرها⁽¹⁾.

المطلب الأول: رأس المال العامل (FR)

أولاً : مفهوم رأس المال العامل

ينطلق المفهوم رأس المال العامل من أن الأموال الدائمة للمؤسسة (أموال خاصة + ديون طويلة الأجل) لا بد من أن تساوي على الأقل قيمة الاستثمارات الدائمة للمؤسسة بعد الاهتلاك بينما الديون لا تسدد في مدة قصيرة يجب أن تقابلها الأصول المتداولة⁽²⁾.

يعرف رأس المال العامل بأنه: « ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يوجه لتمويل الأصول المتداولة، أي هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يتميز بدرجة استحقاقه ضعيفة الذي يستعمل من أجل تغطية الاستعمالات التي تتميز بدرجة سيولة كبيرة⁽³⁾».

إن عناصر الأصول المتداولة والديون القصيرة الأجل تختلف في المدة، وهي القيمة حيث يمكن أن تستحق الديون القصيرة في مدة أقصر من تحقيق الأصول المقابلة لها، أي أن المؤسسة تكون مطالبة بتسديد ديونها قبل أن تحصل على حقوقها، لذا فإن حقوق المؤسسة في مجموعها يجب أن تكون مدة تحصيلها أقل من مدة استحقاق ديونها، لكن هناك مشكلة المخزون الذي قد لا تتحكم فيه المؤسسة، وبالتالي الحل الذي أمام المؤسسة هو توفيرها على الأموال الدائمة والذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة وهو رأس المال العامل والذي يسمى رأس المال العامل الإجمالي أو رأس المال العامل الصافي.

ثانياً: أنواع رأس المال العامل

- 1- رأس المال العامل الدائم: هو الأموال الدائمة ناقص الأصول ثابتة أو أصول متداولة ناقص ديون قصيرة الأجل.
- 2- رأس المال العامل الخاص: هو رأس المال العامل الدائم ناقص ديون قصيرة الأجل
- 3- رأس المال العامل الإجمالي : هو مجموع الأصول المتداولة
- 4- رأس المال العامل الأجنبي: هو مجموع الديون

1-السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 255.

2-Patrice vizzavona,op, cit,p 145.

3-khemissichiha.gestion et stratégie financier,Editionhouma, Alger,2005,p31.

ثالثا: حساب رأس المال العامل

يحسب رأس المال العامل انطلاقا من تحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، لأن الميزانية المحاسبية لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة الحقيقية لعناصر الميزانية (التكلفة التاريخية)، وكذلك لأنها لا تستجيب للأهداف المالية ولذلك يجب تحويلها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ سيولة الأصول ودرجة إستحقاقية الخصوم ومراعاة المقاييس المستعملة من طرف المحللين الماليين، حيث تصبح الميزانية على شكل كتل مختلفة يتم الانطلاق منها للقيام بعمليات تحليل الوضع المالي للمؤسسة كما يلي:

1- الأصول: (على شكل كتل):

أ- الأصول الدائمة : القيم الصافية للاستثمارات، مخزون العمل سندات المساهمة، سندات الاستثمار الكفالات المدفوعة التي تزيد عن سنة، مع استبعاد المصاريف الإعدادية.
ب- الأصول المتداولة: تشمل كل قيم الاستغلال الصافية، القيم المحققة الصافية القصيرة الأجل، القيم الجاهزة.

2- الخصوم (على شكل كتل):

أ- الأصول الدائمة: تشمل الأصول الخاصة، النتيجة في انتظار التوزيع، الاحتياطات، المؤونات غير المرغوبة، الديون الطويلة الأجل.
ب- الديون قصيرة الأجل: تشمل الديون أقل من سنة وتشمل الموردين، ديون الاستغلال، المصاريف المالية، حسابات الشركاء ذات المدة القصيرة بالإضافة إلى عناصر أخرى.
بعد التحويل من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية يمكننا حساب رأس المال العامل من جهتين كما يلي:

– حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

حيث: الأموال الدائمة = الأموال الخاصة + الديون طويلة الأجل.

الأصول الدائمة = القيم الثابتة + القيم الثابتة المؤقتة (مخزون العمل + سندات المساهمة + الكفالات المدفوعة + الحقوق التي تزيد عن سنة⁽¹⁾).

- حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية:

يحسب رأس المال العامل من أسفل الميزانية كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

حيث: الأصول المتداولة = قيمة الاستغلال (مخزونات المؤسسة) + القيم المحققة + القيم الجاهزة.

الديون قصيرة الأجل = ديون الاستغلال + ديون خارج الاستغلال.

ثالثا: مستويات وتغيرات رأس المال العامل

1- تحديد حجم رأس المال العامل: يختلف حجم رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى حسب طبيعتها، والقطاع الذي تنشط فيه فغالبا يكون أقل حجماً في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية، نظراً لسرعة دوران المخزون في الأولوبطتها في الثانية، كما قد يختلف زمنياً لنفس المؤسسة نظيراً لتأثيرات داخلية وخارجية ويمكن توضيح حجم رأس المال العامل كما يلي (1):

الحالة الأولى: رأس المال العامل = 0: أصول الثابتة = أصول الأموال الدائمة.

في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة، أما الأصول المتداولة فتغطي عن طريق القروض القصيرة الأجل، وهذه الوضعية لا تتيح أي ضمان تمويلي في المستقبل، وترجم هذه الحالة الوضعية الصعبة للمؤسسة.

الحالة الثانية: رأس المال العامل < 0 : الأموال الدائمة < الأصول الثابتة .

في هذه الحالة تمول الأصول الثابتة بالأموال الدائمة فيتحقق هامش أمان وتوازن في الهيكل المالي للمؤسسة.

الحالة الثالثة: رأس المال العامل > 0: الأموال الدائمة > الأصول الثابتة.

أي أن الأصول الثابتة مولت بجزء من الأموال الدائمة وجزء آخر القروض القصيرة الأجل ولا تتيح هذه الوضعية أي هامش أمان لمقابلة المصاعب المستقبلية وهو ما يدل على عدم توازن الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي خطورة الوضع المالي للمؤسسة.

1- بومعزة حليلة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص فرع علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001، ص 108.

– إن احتفاظ المؤسسة برأس المال العامل لا يخلو من تكلفة، فالأموال الدائمة مرتفعة التكلفة لأن أصحاب الأموال الخاصة (المساهمين) ينتظرون مقابلاً عن توظيف أموالهم.

وأصحاب القروض ينتظرون مقابلاً لأموالهم والمتمثل في الفوائد، وعليه يجب على المؤسسة الاحتفاظ بأدنى رأس مال عامل يوازن بين عامل التكلفة وعامل النظر.

– في وضعية ثانية قد تتغاضى المؤسسة عن الاحتفاظ برأس المال عامل صعباً وراء التوظيف الكامل لمواردها المالية، وبالتالي تكون المؤسسة في هذه الحالة قد غطت أصولاً ثابتة بديون قصيرة الأجل، بينما تستحق هذه الديون في أمد قصير، وقد تعجز المؤسسة عن تسديد المستحقات فتصبح في حالة عسر مالي رغم أن استثمارها قد تكون ضخمة⁽¹⁾.

رابعاً: تغيرات رأس المال العامل

يتأثر رأس المال العامل بحدوث تغيرات في أحد العناصر الدائمة للميزانية المالية أي بتغير نسبة الأموال الدائمة إلى الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تغيرات رأس المال العامل

تغيرات في الأموال الدائمة	تغيرات في الاستخدامات الثابتة
<p>أ - زيادة الموال الدائمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> – القدرة على التمويل الذاتي . – التنازل عن الأصول الثابتة . – رفع رأس المال . – الحصول على قروض جديدة طويلة الأجل. <p>ب- نقصان الأموال الدائمة:</p> <ul style="list-style-type: none"> – نقص الموال الخاصة. *توزيع الاحتياطات. * توزيع أرباح الأسهم. – خسائر الاستغلال. – تسديد القروض. 	<p>أ - زيادة الأصول الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> – زيادة القيم المعنوية. – حيازة استثمارات جديدة. – استثمارات ثابتة أخرى. <p>ب- انخفاض الأصول الثابتة:</p> <ul style="list-style-type: none"> *التنازل في الاستثمارات. *المعنوية. * الثابتة.

Source: Khemissichha, op, cit, p33.

المطلب الثاني: الاحتياج من رأس المال العامل «BFR» والخصونة

أولاً: الاحتياج من رأس المال العامل

يعد الاحتياج من رأس المال العامل مؤشراً مهماً للحكم على سلامة التوازنات المالية للمؤسسة، واحتياجات رأس المال العامل ترتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، وذلك انطلاقاً من مبدأ أن الاستخدامات القصيرة الأجل يجب أن تغطي بالموارد القصيرة الأجل.

1- مفهوم الاحتياج من رأس المال العامل: إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمديون، وهذه العناصر يجب أن تمول بمصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من طرف الموردين أو التسبيقات الممنوحة، هذه المصادر تموله جزء من الأصول المتداولة، ويجب على المؤسسة أن تبحث على جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياج رأس المال العامل أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة استغلالها يجب عليها أن تغطي مخزونها ومديونها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة)⁽¹⁾.

ولا تعتبر القيم الجاهزة والقروض المصرفية من احتياجات الدورة لأنها ديون سائلة مدتها قصيرة جداً فهي لا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تفترض غالباً ما في آخر الدورة للتسوية ويظم احتياجات رأس المال العامل عنصرتين: احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRE، احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFRHE.

2- حساب الاحتياج من رأس المال العامل BFR:

يمكن حساب الاحتياج من رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية⁽²⁾:

$$\text{الاحتياج من رأس المال العامل} = \text{استخدامات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

$$= (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة}). (\text{الديون القصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

الاحتياج من رأس المال العامل BFR = الاحتياج من رأس المال العامل للاستغلال BFRE + الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRHE.

حيث: BFRE: الفرق بين استخدامات وموارد الدورة.

BFRHE: الفرق بين الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال.

1- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 50.

2- نفس المرجع السابق، ص 50.

إن الاستخدامات والموارد خارج الاستغلال تتضمن العناصر الغير المرتبطة مباشرة مع النشاط الحالي للمؤسسة والمتمثلة في⁽¹⁾:

- أ- جانب الأصول: المدينين المتضمن للقيم المنقولة موظفة التكاليف المثبتة مسبقاً والغير موجهة للاستغلال.
- ب- جانب الخصوم: الدائنين الآخرين مع إضافة المنتوجات المثبتة مسبقاً والغير مرتبطة بالاستغلال الحالي.
- إذا كان الفرق موجباً فهو يعني أن هناك أصول متداولة بحاجة إلى تمويل إضافي من أجل تمويل هذه الأصول، ويعاب على المسيرين هنا أنهم لم يبحثوا عن موارد مالية، مادام ضمان التسديد موجوداً والمتمثل في كبر حجم المخزون أو بعض الحقوق، خاصة وأن بعض الموارد منخفض أو منعدم التكلفة ويساهم بشكل بارز في زيادة حركة ودورة الاستغلال.
- إذا كان الفارق سالباً فهذا يعني أن المؤسسة ليست في حاجة إلى تمويل لأن الديون القصيرة الأجل قامت بتغطية الاحتياجات الدورية، وهنا يعاب على المسيرين أن هناك موارد مالية متاحة فائضة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة، وبالتالي كلما كانت احتياجات رأس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الموارد.

3- العوامل المؤثرة على الاحتياج من رأس المال العامل:

هناك العديد من العوامل التي تتحكم في حجم احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة وذلك تبعاً للعوامل المكونة له (المخزونات، حقوق الاستغلال، ديون الاستغلال) ومن أهم العوامل المؤثرة عليه⁽²⁾:

أ- تأثير مستوى النشاط ووظائف الاستغلال: تتغير حسب نشاط المؤسسة، فحتى توسع من نشاطها تكون أكثر حتى تبيع أكثر، هذا ما سيزيد من مستوى المخزونات، فإذا كانت المدة المتوسطة المتفق عليها مع الزبائن والمدة التي يقترحها الموردون، لتغير فوظيفة الزبون تتطور نسبياً تبعاً لرقم الأعمال بالنسبة للزبون، وبالنسبة للمورد حسب المشتريات المشتراة من طرف المؤسسة مما يؤدي إلى تغير المخزونات بنفس نسبة المشتريات، لهذه المكونات الثلاثة للحاجة في رأس المال العامل، باستعمال نسب مئوية بالنسبة لرقم الأعمال التقديري، ثم تنقص ضروريات الزيادة في رأس المال العامل والحاجات المتوقعة للقروض.

ب- تأثير طبيعة النشاط: إن طبيعة النشاط هي التي تشترط مستوى الحاجات في رأس المال العامل هذا المستوى يتغير في الواقع حسب انتمائه إلى المؤسسة داخل القطاع الصناعي أو التجاري، ففي القطاع الصناعي عموماً النشاطات الصناعية تحتاج أكثر لرأس المال العامل مع اختلاف بين المؤسسات ذات دورة الاستغلال

1- سموم صليحة ، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة مقارنة بين الوحدات الإنتاجية للمؤسسة الوطنية للمواد الدسمة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، غير منشورة، 2001، ص 34.

2- نفس المرجع السابق، ص 36.

الطويلة أو بالقيمة المضافة والتي لها دورة استغلال قصيرة أو قيمة مضافة ضعيفة، أما في القطاع التجاري فإن الاحتياج من رأس المال العامل السالب في غالب الأحيان داخل هذا القطاع، مع التفريق بين التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، فالأولى لها الحاجة في رأس المال أكبر من الثانية.

ج- تأثير شروط الاستغلال " التنظيم والتسيير ": فالحاجة في رأس المال العامل يرتبط كذلك بشروط الاستغلال، التنظيم والتسيير، فالسياسة التجارية للمؤسسة وعلاقات القوة الموجودة بين المؤسسة، الزبائن والممولين بالإضافة إلى الخاضعين للزبائن، فالشروط التنظيم والتسيير يؤثر على المخزونات وديون الاستغلال.

د- تأثير تاريخ توقيف حسابات الخزينة:

تاريخ توقيف حسابات الخزينة يمكن أن يؤثر على الحاجة في رأس المال العامل، خصوصاً بالنسبة للمؤسسات ذات النشاط الموسمي، هذا النوع من المؤسسات يتغير فيه الاحتياج من رأس المال العامل بصفة ملحوظة خلال فترة النشاط، ففي الدورة يكون هناك تضخم من حيث المخزونات والمواد الأولية ممولة في غالب الأحيان بقروض التمويل أو البنك، وفي بعض الحالات هما معاً فالحاجات التي تتطلب التغطية تزداد كذلك في مرحلة التركيب، كذلك متطلبات الإنتاج تفرض التوظيف ليد عاملة موسمية إضافية، ما يزيد من تكاليف الإنتاج.

ثانياً: الخزينة

1- مفهوم الخزينة⁽¹⁾: يمكن تعريفها على أنها " أموال المؤسسة التي تشكل الوسائل النقدية التي تستطيع أن تستخدمها فوراً، وتمثل في الحسابات البنكية، الصندوق، الحسابات الجارية، أي أنها عبارة عن مجموع التي بحوزتها المؤسسة لمدة دورة الاستغلال وهي تشمل صافي قيم الاستغلال"

2- حساب الخزينة: يمكن حساب الخزينة بطريقتين:

$$\text{الخبزينة} = \text{رأس المال} - \text{احتياجات رأس المال}$$

$$\text{الخبزينة} = \text{قيم جاهزة} - \text{سلفات مصرفية.}$$

أو:

ويمكن أن نميز بين ثلاث حالات:

– **الخبزينة موجبة:** هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يذهب إلى الخزينة.

1- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 54.

- الخزينة سالبة: نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي تقتصر المؤسسة إلى أموال تمويل بما عملياتها الاستقلالية.
- الخزينة الصفرية: هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل وهي الوظيفة المثلى.

3- طرق معالجة اختلالات الخزينة:

من الطرق التي يلجأ إليها المسير المالي، لاستدراك اختلالات الخزينة⁽¹⁾:

- أ- خصم أوراق القبض: تلجأ المؤسسة إلى خصم أوراق القبض لدى البنك، من أجل قبض قيمتها الحالية من أجل تسديد مستحقاتها غير تجارية، حيث يقوم البنك بتقديم سيولة للمؤسسة، وتتحلى المؤسسة في هذه العملية على جزء من قيمة الورقة التجارية (سعر الخصم).
- ب- تسير كفى للمخزونات: يحاول المسير المالي التحليل في المخزون، والمحافظة على مستوى يضمن الاحتياجات الإنتاجية، وكذلك تجنب الشراء بكميات كبيرة، ومن ثم تمهل عملية تسديد مستحقات الموردين وبعد ذلك يتم تسريع عملية البيع للتحليل من المخزون والمحافظة على مستوى يرضي الزبائن، وذلك يتجنب الإنتاج الكبير المسبق، وتمديد الفترة بين الالتزام بالأعباء الإنتاج، والمبيعات، وبالتالي التحصيل السريع.
- ج- تسريع تحصيل الذمم المالية: حيث يشكل الزبائن أهم عنصر يمكن تحريكه حيث تطول المؤسسة تحصيل مبيعاتها الآجلة بأسرع ما يمكن دون التعرض لخسارة بسبب التشديد في التحصيل، فمن الممكن أن تلجأ المؤسسة إلى أسلوب الخصم النقدي دون تضييع ميزة البيع الآجل.
- د- الدفع للدولة والهيئات الاجتماعية في الوقت المناسب: فالدولة هي التي تحدد قواعد دفع الضرائب والرسوم مثل TVA، إذن يجب على كل مؤسسة أن تبعت بالشيكات الموافقة لمصالح الضرائب في الوقت المحدد لتجنب تكاليف التأخير.
- هـ- استخدام النقد الفائض: وذلك من خلال استعانة المؤسسة بأسلوب الميزانية التقديرية للخزينة لفترات زمنية متتالية، وتحليل الانحرافات في الموازنات السابقة يمكنها معرفة فترات فائض السيولة بشكل دائم أو بشكل مؤقت، فإذا كان الفائض دائماً يستخدم هذا الفائض في تمويل أصول ثابتة، أما إذا كان الاستخدام مؤقتاً فيستخدم في توظيف قصير الآجل مضمون الاسترجاع في المدة المحددة له.

1- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001، ص ص 148، 149.

و- التفاوض مع البنك: يمكن للمسير المالي في المؤسسة أن يتفاوض مع المصرفي بخصوص سعر الخدمة التي يقدمها لها، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن الشروط المعرفية هي دائماً مرنة، بل توجد حدود معينة يكون من الصعب تجاوزها، فالمسير المالي يسعى من أجل تخفيض تكلفة القروض وتعطيهم ربحية (مردودية التوظيفات)، وهذا يقتضي أن يكون على علم تام بالشروط المصرفية التي يتم تطبيقها على عمليات الاقتراض والتوظيف مثل تواريخ القيمة وزيادة الهوامش المصرفية إلى المعدل المرجعي التي تطبقها البنوك حسب نوع كل قرض ومختلف العملات.

ز- محاولة موازنة التدفقات النقدية: ويقصد بالموازنة التنسيق بين توفير التدفقات النقدية الداخلة وبين توقيت التدفقات النقدية الخارجة، بشكل يسمح بتخفيض الرصيد النقدي الذي ينبغي على المؤسسة الاحتفاظ به.

المبحث الثالث: التحليل المالي باستعمال تدفقات الخزينة

ترتكز تحليل التدفقات المالية على ما يسمى بالتحليل الديناميكي، فالتحليل الساكن هو الذي يعطي صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين، أما التحليل الديناميكي فهو ذلك التحليل الذي يأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن وفي مجال التسيير المالي للمؤسسة فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث على نشاط المؤسسة من سنة للأخرى، لإظهار مدى تحسنها أو تدهورها، وهناك ثلاث أنواع من التدفقات المالية: التدفقات المولدة للنتائج، تدفقات الموارد والاستخدامات، وتدفقات الخزينة.

المطلب الأول: التدفقات المولدة للنتائج

تدرس هذه التدفقات التغيرات التي تحدث على الوضع الصافي والنتيجة عن عمليات الاستغلال والعمليات المالية والاستثنائية، وتقدمه في دراستها على مختلف المجاميع الناتجة عن مصدر معلوماتها الأساسي، المتمثل في جدول حسابات النتائج.

أولاً: تحليل النتائج

1- تعريف جدول حسابات النتائج: يعرف جدول حسابات النتائج بأنه: «جدول يقيم مجموعة من المعطيات المالية حيث يبين فيه مختلف الأرباح التي تحققها للمؤسسة ومختلف المصاريف التي تتحملها ممثلة بالنواتج والتكاليف حيث يسمح بفهم مختلف مراحل تكون نتيجة المؤسسة⁽¹⁾».

فجدول حسابات النتائج يوضح مختلف التدفقات الداخلة والخارجة، فالتدفقات الخارجة هي مختلف التكاليف التي تتحملها المؤسسة خلال مراحل نشاطها مثل شراء المخزونات، دفع مصاريف العمال، المصاريف المالية، وفي المقابل هناك التدفقات النقدية الناتجة عن بيع منتجات المؤسسة، بحيث تسمح هذه التدفقات باستمرار نشاط المؤسسة وفي ظروف ملائمة.

2- العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج: تتمثل العناصر المكونة لجدول حسابات النتائج في:

أ- أعباء الدورة (المجموعة السادسة ح/6): وتتكون من:

- تكاليف الاستغلال: المصاريف المتعلقة بالنشاط العادي واليومي للمؤسسة: البضائع المستهلكة، المواد الأولية المستهلكة للخدمات المقدمة من خلال دورة الإنتاج، المصاريف المرتبطة بهذا النشاط من ضرائب ورسوم ومصاريف المستخدمين، والمصاريف المالية، مخصصات الإهلاكات والمؤونات.

- التكاليف خارج الاستغلال: كل المصاريف المتعلقة بالاستغلال الغير العادي للمؤسسة، مثل الحقوق على الزبائن الغير قابلة للتحصيل، المصاريف على الدورات السابقة، والمؤونات الاستثنائية... الخ.

ب- نواتج الدورة (المجموعة السابعة ح/7): تشمل العناصر التالية :

- نواتج الاستغلال: وتتكون من مبيعات البضاعة، الإنتاج المباع، الإنتاج المخزون، الأداء المتممة.
- نواتج خارج الاستغلال: وهي النواتج الاستثنائية من عمليات التسيير للدورة أو الدورات السابقة، وكذلك التنازل عن عناصر الأصول .

ج- تحليل النتائج: وتشمل عملية تحليل النتائج كيفية توزيعها إلى غاية الوصول إلى النتيجة الصافية:

- الهامش الإجمالي (ح/80): وهو الفرق بين مبيعات البضاعة (ح/70) وتكلفة شرائها (ح/60) حيث يكون البيع كل حالته دون إجراء تغييرات كل طبيعتها، ويكون هذا الحساب في المؤسسات التجارية أو القسم التجاري من المؤسسات المختلفة.

تستعمل بعض النسب في قياس مردودية نشاط المؤسسة التجاري، مثل الهامش الإجمالي / رقم الأعمال أو الهامش الإجمالي / تكلفة البضاعة المستهلكة، ويتم الحكم على كفاءة المؤسسة التجارية التي تنشط في نفس القطاع وذلك عن طريق:

- معدل الهامش ثابت أو تطور خفيف هذا يعني أنه مؤشر إيجابي، ويعين أن المؤسسة في مرحلة النضج، ومستقر في السوق.

- معدل الهامش في انخفاض معناه أن كفاءة المؤسسة التجارية تتناقص وعليها أن تخفض من أسعارها أو اتخاذ إجراءات أخرى من أجل تحفيز الزبائن للاقتناء بضائعها⁽¹⁾.

- القيمة المضافة (ح/81): ويبين حساب القيمة المضافة قيمة الثروة المحققة من طرف المؤسسة وذلك من خلال استهلاك مختلف المواد من أجل تحقيق هذه الثروة، وبالتالي فالقيمة المضافة هي الثروة الإضافية المنشأة في المؤسسة باستعمال خدمات وموارد الغير، بالإضافة إلى وسائلها الخاصة، وتحسب القيمة المضافة من أعلى جدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية: ح/81 = (ح/63+ح/64+ح/65+ح/66+ح/68) - (ح/77+ح/78) فالعلاقة الأولى تبين كيفية تكوين القيمة المضافة أما العلاقة الثانية فهي تعبر عن كيفية توزيعها على عوامل الإنتاج.

تستعمل القيمة المضافة كمؤشر هام لتقييم الأداء المالي من خلال:

- * قياس القيمة المحققة من طرف المؤسسة.
- * تستعمل كمؤشر هم لقياس حجم المؤسسة.
- * تعتبر مقياسا هاما لدرجة التكامل داخل المؤسسة.

- **نتيجة الاستغلال (ح/83):** وهي تمثل الفرق بين نواتج وتكاليف استغلال المؤسسة، فهي تبين مدى نجاح أو فشل المؤسسة في نشاطها، وتحسب نتيجة الاستغلال من خلال العلاقة التالية: ح/83 نتيجة الاستغلال = ح/81 القيمة المضافة + ح/77 منتوجات مختلفة + ح/78 تحويل تكاليف الاستغلال - ح/63 مصاريف المستخدمين + ح/64 ضرائب ورسوم + ح/65 مصاريف مالية + ح/66 مصاريف مختلفة + ح/68 مخصصات الإهلاكات والمؤونات).

وتستعمل نتيجة الاستغلال لقياس مردودية الأموال الموظفة في دورة الاستغلال أو مردودية مختلف مصادر الأموال الأخرى، حيث بالإمكان المقاضلة بين الاستثمارات من خلال المردودية المنتظرة منها... الخ.

- النتيجة خارج الاستغلال (ح/84):

وهي التي تنتج من مختلف العمليات الاستثنائية الغير مرتبطة باستغلال المؤسسة، وتحسب بالعلاقة: ح/84 = ح/79 - ح/69 أي النتيجة خارج الاستغلال ح/84 تساوي نواتج استثنائية - تكاليف استثنائية وقد تؤثر هذه النتيجة على نتيجة الإجمالية للمؤسسة خاصة في حالة التكاليف خارج الاستغلال كبيرة حيث لا يجب ربطها عند التحليل نشاط المؤسسة لأنها مستقلة عن النشاط الأساسي للمؤسسة.

- **النتيجة الإجمالية (ح/880):** يجمع النتيجتين السابقتين (ح/83 + ح/84) نحصل على مستوى ما قبل النهائي من النتائج وهو النتيجة الإجمالية للسنة المالية، وتعتبر هذه النتيجة كمؤشر مهم لقياس مردودية الأموال المستعملة في المؤسسة، كما تستعمل مردودية عناصر الأصول الثابتة.

- **النتيجة الصافية (ح/88):** وهي النتيجة النهائية للمؤسسة وذلك بعد خصم الضريبة على أرباح الشركات وتمثل نصيب المؤسسة بعد خصم جميع التكاليف. ح/88 = ح/880 النتيجة الإجمالية - ح/889 الضريبة على أرباح الشركات .

ثانيا: التمويل الذاتي

1- **تعريف:** « التمويل الذاتي هي إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية⁽¹⁾ ويعبر هذا التمويل دليلاً أساسياً على قدرة المؤسسة مالياً في حالة صعوبة المصادر الخارجية خلال نشاطها، كما يعتبر كمعيار تستند عليه الأطراف الخارجية عند التعامل مالياً مع المؤسسة، حيث تشترط البنوك في الكثير من الأحيان على المؤسسات التي ترغب في الاقتراض أن لا يقبل التمويل الذاتي للمشروع الاستثماري فيه نسبة معينة.

1- Jean louis amelon, op, cit, p55.

2- تعريف التدفق النقدي: يعرف بأنه " حركة الموارد النقدية التي تملكها المؤسسة أي ما تحصل عليه وما تدفعه المؤسسة من نقود فعلياً⁽¹⁾ " لأن اتخاذ قرار الاتفاق المستقبلي يقوم على أساس التدفقات النقدية وليس على أسس الربح المحاسبي، عند الرغبة في توسيع الأصول الإنتاجية، أو زيادة نشاط المؤسسة فالنفقات والإيرادات بهذا المفهوم تحدد بالقيم التي حصلت أو دفعت فعلاً، مع ربط القيم بالفترة التي تم فيها التحصيل أو السداد، ويحسب التدفق النقدي الصافي بالعلاقة التالية:

التدفق النقدي الصافي = النتيجة الصافية + الإهلاكات + المؤونات وبالتالي يعبر التدفق النقدي الصافي عن قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي (CAF).

أ- حساب التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي = التدفق الصافي - (الأرباح الموزعة + خسائر السنوات السابقة).

التمويل الذاتي = مجموع التدفقات النقدية الداخلة - مجموع التدفقات النقدية الداخلة - مجموع التدفقات النقدية الخارجة.

ب- مستويات التمويل الذاتي: من أجل تحديد المستوى الأمثل للتمويل الذاتي لابد من تحديد اتجاه السوق وكذلك رغبات وميولات مسيري المؤسسة نحو النمو أو المحافظة على المستوى الحالي من النشاط وهو ما يسمح بتحديد الاحتياجات التمويلية المستقبلية، وهو ما يسمح بتحديد ثلاث مستويات أساسية للتمويل الذاتي كما يلي⁽²⁾:

- التمويل الذاتي الأدنى: ويخص المؤسسات التي تشهد انخفاضاً في مستويات نشاطها، والتي ترغب في استعادة حصصها السوقية، التمويل الذاتي سيأخذ شكل توزيعات الأرباح لأن المؤسسة ستقوم بتوزيع كل الأرباح، وتبقى فقط الإهلاكات والمؤونات كتمويل ذاتي.

- التمويل الذاتي للمحافظة: ويخص هذا التمويل المؤسسات التي ترغب في المحافظة على المستوى الحالي لنشاطها وذلك نظراً لاستقرار السوق الذي تنشط فيه، وعن هذه الحالة فإن التمويل الذاتي يساوي الإهلاكات ومخصصات الخسائر الناجمة عن انخفاض قيمة النقود نتيجة الارتفاع أسعار الاستثمارات اللازمة.

التمويل الذاتي = الإهلاكات + مخصصات انخفاض قيمة النقود .

1- خالص صائي صالح، تقنيات تسيير الميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990، ص 125.

2- منير محمد شاكر وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004، ص 289.

– التمويل الذاتي للنمو: ويخص المؤسسات التي ترغب في الرفع من الطاقة الإنتاجية والحصول على حصة أكبر من السوق ويساوي في هذه الحالة التمويل الذاتي للمحافظة مضافاً إليه مقدار النمو المرغوب فيه.

التمويل الذاتي = التمويل الذاتي للمحافظة + مقدار النمو المرغوب فيه .

المطلب الثاني: تدفقات الموارد والاستخدامات:

تتناول هذه التدفقات مختلف مصادر التمويل التي تمكنت المؤسسة من الحصول عليها كما تتناول مختلف الاستخدامات التي تم تمويلها من تلك المصادر في هذا السياق يستعمل جدول التمويل ويسمى أيضاً بجدول الموارد والاستخدامات الذي يشرح تطور الذمة المالية للمؤسسة والتغيرات التي يحدث في تركيبة الميزانية.

أولاً: مفهوم جدول التمويل (المورد والاستخدامات)

يعرف جدول التمويل بأنه: « جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها في فترة زمنية محددة حيث يبين التغيرات في ثروة المؤسسة لنفس الفترة، وذلك من خلال تحديد التدفقات المالية بين الموارد والاستخدامات، اعتماداً على تحديد الفروق بين ميزانيتين متتاليتين، والتي ينتج عنها التغيرات في المعادلة الأساسية للخبزينة⁽¹⁾».

فجدول التمويل يوضح الاحتياجات الناشئة خلال الدورة، الموارد المالية التي استعملت لتغطية هذه الاحتياجات، وأيضاً التأثيرات المختلفة النهائية على خبزينة المؤسسة، حيث يستعمل لتوضيح حالة التوازنات المالية للمؤسسة انطلاقاً من رأس المال العامل الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل والخبزينة⁽²⁾.

وتتجلى أهمية إعداد جدول التمويل في:

- يساعد التسيير المالي للحصول على المعلومات التي تمكنه من متابعة تنفيذ الخطة المالية للمؤسسة.
- إبراز التغيرات المالية التي لا تستطيع الميزانيات أو المحاسبية أو المالية إظهارها.
- إظهار صافي التمويل الذاتي كمصدر أساسي للتمويل.
- مساعدة المسير المالي في اتخاذ القرارات المستقبلية التي تخص المؤسسة في استخدام الأمثل للأموال التي تحت تصرف المؤسسة وفي اختيار الاستعمالات مستقبلاً واختيار مصادر التمويل المناسبة.

1-إلياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 108.

2-Khemissichiha,op, cit, p69.

ثانياً: إعداد جدول التمويل

يمكن أن يطلق كذلك بجدول الموارد والاستخدامات، ويتطلب لإعداد هذا الجدول استخدام ميزانيتين متتاليتين، ويتم بعد ذلك حساب التغيرات بالزيادة أو بالنقص في كل بند من بنود الميزانيتين، ثم تصنف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات بحيث يخضع هذا التصنيف لمجموعة من القواعد⁽¹⁾ وإعداد جدول الاستخدامات يمكن إتباع الخطوات التالية:

- 1- رصد التغيرات في بنود الميزانية التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.
- 2- تصنيف هذه التغيرات إلى موارد واستخدامات طبقاً لقاعدة التالية:
 - الزيادة في أي بند من بنود الأصول تمثل استخداماً للأموال.
 - القاعدة العكسية للقاعدة الأولى، وهي أن النقص في أي بند من بنود الأصول يمثل مصدر الأموال.
 - الزيادة في أي بند من بنود الخصوم، والأموال الخاصة تمثل مصدراً للأموال.
 - النقص في أي بند من بنود الخصوم والأموال الخاصة تمثل استخداماً للأموال.

الجزء الأول: يبين التغيرات التي حدثت على الجزء العلوي من الميزانية وذلك من خلال المقارنة بين التغيرات التي حدثت على الأموال الدائمة والاستخدامات الدائمة والذي سيؤدي إلى حدوث تغيرات في رأس المال العامل وإعطاء تفسيرات مالية، فمثلاً زيادة قيم الاستثمارات تعبر عن استثمارات جديدة ونقص قيم الاستثمارات يعبر عن تنازل عن استثمارات.

حيث يحسب الفرق في التغيرات في رأس المال العامل وذلك كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الاستخدامات}$$

ويمكن توضيح الجدول الأول من جدول الموارد والاستخدامات كما يلي:

الجدول رقم (04): جدول التمويل في شكل قائمة الجزء 01

N	N-1	الاستخدامات الدائمة	N	N-1	الموارد الدائمة
		توزيعات الناتج خلال الدورة حيازة الاستثمارات الثابتة: استثمارات مادية استثمارات معنوية استثمارات مالية تكاليف موزعة على عدة سنوات. التخفيض من الأموال الخاصة. تسديد الديون والفوائد. مجموع الاستثمارات. التغير في رأس المال العامل مورد صافي.			قدرة التمويل الذاتي التنازل عن الاستثمارات الثابتة: التنازل عن استثمارات مادية. التنازل عن استثمارات مالية. زيادة الأموال الخاصة: - الرفع من رأس المال. - رفع أموال خاصة أخرى. زيادة الديون المالية مجموع الموارد التغير في رأس المال العامل استخدام صافي

Source: Jean yvesEglem etautres,analyse comptable et financière, 7 éditionDonad ,1999, p 111.

الجزء الثاني: يوضح هذا الجزء مختلف التغيرات التي حدثت على الجزء السفلي من الميزانية أي التغيرات التابعة لدورة الاستغلال هذه التغيرات يمكن تصنيفها في ثلاث عوامل أساسية: تغيرات الاستغلال، وتغيرات خارج الاستغلال، وتغير صافي للخزينة، حيث يعتبر احتياجا للدورة من رأس المال العامل كل زيادة تحصل في عناصر الأموال المتداولة وكل نقصان يحصل في الديون قصيرة الأجل، ويعتبر مورداً صافياً لرأس المال العامل كل زيادة تطرأ على الديون قصيرة الأجل وكل نقصان يطرأ على الأصول المتداولة ويمكن تلخيص ذلك كما يلي⁽¹⁾:

* تحديد تغيرات الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال.

الاحتياج من رأس المال العامل = المخزونات + القيم المحققة - (الموردون + ديون الاستغلال).

* تحديد التغيرات الاحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال.

الاحتياج من رأس المال العامل خارج الاستغلال = الحقوق الأخرى - الديون الأخرى.

* تحديد التغيرات على الخزينة.

الخزينة = النقديات - القروض البنكية، وبالتالي يمكن حساب التغير الإجمالي لرأس المال العامل:

رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل للاستغلال + احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال + الخزينة.

1-Khmessichiha, op, cit, p 71,72.

ويمكن إعداد جدول الموارد والاستخدامات أو جدول تغيرات رأس المال العامل كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): تغيرات رأس المال العامل على شكل قائمة الجزء 02

الدورة N	الدورة N-1			تغيرات رأس المال العامل
	الرصيد 2-1	مورد 2	استخدام 1	
				تغيرات الاستغلال * تغيرات أصول الاستغلال - المخزونات. -تسبيقات على الطلبيات -حسابات العملاء -حقوق استغلال لأخرى . *تغيرات دون الاستغلال -تسبيقات مسلمة للطلبيات. -حسابات الموردين. -ديون الاستغلال الأخرى.
				المجموع التغير الصافي الاستغلال (A):
				التغيرات خارج الاستغلال -تغيرات العناصر المبنية الأخرى. - تغيرات العناصر الدائمة الأخرى
				المجموع التغير الصافي خارج الاستغلال (B)
				المجموع (A) + (B) - احتياجات رأس المال العامل للدورة أو الفائض من رأس المال العامل.
				تغيرات الخزينة: -تغيرات القيم الجاهزة -تغيرات السلفات المصرفية والأرصدة البنكية الدائمة.
				المجموع التغيرات الصافية للخزينة (C)
				التغير الإجمالي في رأس المال العامل المجموع (A) + (B) + (C): استخدام صافي أو مورد صافي

Source: Jean yves Eglemetautres, op, cit, p112.

ثالثاً: استخدام جدول التمويل في التحليل

يعتبر جدول التمويل وسيلة مهمة للتشخيص المال للمؤسسة، فهو يستعمل من جهة للحكم على فعالية السياسات المالية ومن جهة أخرى يستعمل للتقديرات المستقبلية انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها فهو يجب كل العديد من الأسئلة المرتبطة أساساً بتمويل المؤسسة والأسئلة التي يجب عنها هي من النوع⁽¹⁾:

- هل يولد نشاط المؤسسة موارد كافية؟
- أي نوع من التمويل اعتمده المؤسسة، والإجابة على هذا السؤال تبين اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية ومدى اعتمادها على موارد الغير كالقروض مثلاً؟
- من أين تأتي موارد المؤسسة الجديدة؟ من نشاطها أو من التنازل عن الاستثمارات أو من المساهمين أو من القروض التي تضعها البنوك؟
- هل تمكنت الموارد الجديدة من تمويل الاستخدامات الجديدة المتمثلة في توزيع الأرباح حيازة الاستثمارات الجديدة، تسديد الديون؟
- هل التغيير الحاصل على مستوى الإنتاج من رأس المال العامل أو الخزينة يمثل مورداً أو استخداماً بالنسبة للدورة؟

المطلب الثالث: تدفقات الخزينة

تعرض هذه التدفقات لدراسة تغيرات الخزينة، من مقبوضات ومدفوعة نقدية، وتعتمد في ذلك على تحليل حساب الغير، ومختلف أنواع التدفقات المولدة للنتائج، وتلك المتعلقة بالموارد والاستخدامات هذه التدفقات تجمع في جدول تدفقات الخزينة الذي من خلاله يمكن تقييم الفائض النقدي وتفسير التغيرات التي حدثت على حساب النقدية، حيث يترجم جدول تدفقات الخزينة حياة المؤسسة في شكل تدفقات ويحدد مساهمة كل وظيفة في التغيير الإجمالي للخزينة، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في التحليل الديناميكي لإعطاء صورة أكثر موضوعية عن تطور منحى النشاط واعتباره أداة تسيير فعالة للمؤسسة.

أولاً: مفهوم جدول تدفقات الخزينة

يعرف جدول تدفقات الخزينة بأنه: « جدول يوضح مختلف التدفقات الداخلة والخارجة من وإلى الخزينة، الناتجة من نشاط المؤسسة الاستغلال وحركات الزمن المالية للمؤسسة، حيث يخص هذا الجدول عدداً معيناً من السنوات 4 أو 5 سنوات متتالية، فإذا كان جدول التمويل يبين تغيرات هيكل التمويل خلال السنة فإن جدول تدفقات الخزينة يوضح أسباب هذه التغيرات».

1- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة (قياس وتقييم)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص 50.

إن عملية التحليل من خلال الخزينة تكتسي أهمية كبيرة لأنها تمكن المسير المالي من معرفة:

- تحليل جيد لسيولة المؤسسة وبالتالي قدرة المؤسسة الائتمانية.
- الفهم الجيد للمعلومات الخاصة بالمقبوضات والمدفوعات.
- تسهيل عملية التخطيط المالي وإعداد جدول التمويل وذلك من خلال معرفة مختلف التدفقات.

تقييم سياسات عمل مختلف وظائف المؤسسة: التفريق بين التدفقات على شكل وظائف يسمح المعرفة الجيدة لسياسة عمل كل وظيفة (الاستثمار).

ثانياً: إعداد جدول تدفقات الخزينة

يوضح جدول تدفقات الخزينة تطورات الخزينة لفترات مختلفة، وذلك من خلال تقسيم التدفقات إلى (1):

1- التدفقات النقدية الناتجة عن نشاطات الاستغلال: تنتج هذه التدفقات من النشاط الاستغلال المؤسسة وبين قدرة المؤسسة على تسديد القروض، وتوزيع الأرباح، والقيام باستثمارات جديدة، ويتمثل هذا التدفق في الفرق بين المقبوضات المتأتية من نواتج الاستغلال ومدفوعات أعباء الاستغلال.

أ- مقبوضات الاستغلال:

- الإيرادات الناتجة من بيع السلع والخدمات.
- فوائد وأرباح القروض والأوراق المالية.
- بقية الإيرادات الأخرى.

ب- مدفوعات الاستغلال:

- المدفوعات لشراء المخزونات .
- مدفوعات الخدمات المقدمة للمؤسسة.
- تسديد مصاريف العمال.
- تسديد المصاريف المالية.
- بقية المصاريف الأخرى.

1- عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص52.

2- التدفقات الناتجة عن نشاط الاستثمار: وهي التدفقات النقدية الناتجة عن عملية حيازة والتنازل عن الاستثمارات الثابتة، فهذه التدفقات تحسب من خلال الفرق بين النقدية المقبوضة من خلال التنازل عن الاستثمارات والنقديت المدفوعة من أجل حيازة الاستثمارات.

أ- مقبوضات الاستثمار:

– المبلغ المستلمة نتيجة التنازل عن الاستثمارات.

ب- مدفوعات الاستثمار:

– شراء الاستثمارات الثابتة.

– شراء الاستثمارات المالية.

– شراء الاستثمارات الأخرى الثابتة.

3- التدفقات الناتجة عن نشاط التمويل: التدفقات النقدية المرتبطة بنشاط التمويل تنشأ من خلال قيام المؤسسة بالعمليات المتعلقة بتمويلها وذلك من خلال الحصول على موارد التمويل وكذلك المخرجات في شكل عوائد الأسهم، تسديد القروض... الخ.

أ- مقبوضات التمويل:

– الرفع من رأس المال.

– الحصول على رأس المال.

ب- مدفوعات التمويل:

– تسديد العوائد على المساهمين.

– تسديد القروض.

ويمكن التعبير عن جدول تدفقات الخزينة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: جدول تدفقات الخزينة

N	N-1	البيان
		<p>الاستغلال:</p> <p>القدرة على التمويل الذاتي</p> <p>تغيرات في المخزون.</p> <p>تغير العملاء والحقوق الأخرى.</p> <p>تغير الموردون والديون الأخرى.</p> <p>التدفق النقدي الناتج عن الاستغلال (A)</p>
		<p>الاستثمار:</p> <p>حيازة الاستثمارات في الأوراق المالية.</p> <p>التنازل عن الاستثمارات المادية.</p> <p>التنازل عن الأوراق المالية.</p> <p>التدفق النقدي الناتج عن الاستثمار (B)</p>
		<p>التمويل:</p> <p>الزيادة الصافية في رأس المال.</p> <p>الأرباح الموزعة على المساهمين.</p> <p>القروض الجديدة.</p> <p>تسديد القروض الطويلة الأجل.</p> <p>التدفق النقدي الناتج عن نشاط التمويل (C)</p>
		تغيرات الخزينة + (B) + (A) (C)

Source :Jean Yves, Eglemetautres, cit, p 172.

ثالثا: تحليل تدفقات الخزينة

تولد دورة الاستغلال موارد تتمثل في الفائض الإجمالي الاستغلال EBE الفائض يغطي احتياجات هذه الدورة المتمثلة في الاحتياج في رأس المال العامل BFR بعد تمويل هذا الاحتياج ينتج فائض خزينة الاستغلال ETE ويمكن توضيح تلك العلاقة ب: $ETE = A + B - EBE$.

من خلال الجدول يمكننا تحديد التغيير الإجمالي في الخزينة من خلال العلاقة التالية⁽¹⁾: $A-B+C=D$

في الجزء المتعلق بالاستغلال يتم التركيز فائض خزينة الاستغلال، أما فيما يتعلق بالاستثمار ولتطوير نمو المؤسسة، يشترك أن يكون صافي تدفق الخزينة بعد الاستغلال والاستثمار مرتفعاً قليلاً بما يكفي لضمان استقرار النمو على الأمد البعيد، يمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة: $A-B=C$. يعبر ETE عن تدفقات خزينة الاستغلال والتي من المفروض أن تعطي احتياجات الاستثمار، وهنا نميز ثلاث حالات:

- 1-** تدفقات خزينة الاستغلال لا تغطي الاحتياجات من الاستثمارات: بمعنى $A-B < 0$ في هذه الحالة المؤسسة مضطرة للبحث عن تمويل خارجي يتمثل في القروض البنكية، أو تمويل داخلي من خلال رفع رأس المال.
- 2-** تدفقات خزينة الاستغلال مساوي لاحتياجات الاستثمار $A-B = 0$ ، هذه الحالة توجي بأن المؤسسة في استقرار ولا تحتاج إلى تمويل خارجي جديد، بل هي مطالبة بتسديد الديون السابقة ومكافآت رأس المال.
- 3-** تدفقات خزينة الاستغلال أكبر من الاحتياج في الاستثمارات $A-B > 0$ ، هذه هي الوضعية المثلى لأن المؤسسة تولد فائضا من السيولة بعد تمويل الاستثمارات يسمح لها بتسديد ديونها.

لكن تبقى الحالة الأولى هي الأكثر شيوعاً، حيث الخزينة المتاحة بعد الاستغلال والاستثمار سالبة، وهو ما يسبب احتياج لدى المؤسسة لابد من تمويله إما بالأموال الخاصة أو بالقروض، فالتمويل بالأموال الخاصة قد يسبب مخاطر للمؤسسة، إضافةً لكون المكافآت مشكوك فيها وغير ثابتة ومرتبطة بالدخول في عمليات أما التمويل بالقروض فيؤدي إلى حدوث تدفقات التسديد والمصاريف المالية.

1-Jean Louis Amelon, op, cit, p 89.

المبحث الرابع: التحليل المالي باستعمال النسب المالية

تعتبر عملية استعمال النسب المالية في التحليل وسيلة هامة من أجل إعطاء حكم أولي على مدى صحة المؤسسة مالياً، وتستند هذه الطريقة على أساس أن أي رقم مالي ضمن الميزانية أو جدول حسابات النتائج بمفرده لا يعبر عن شيء إن لم ينسب إلى رقم ثان، فربط الأرقام (نسبها إلى بعضها البعض) تعطي لنا صورة واضحة عن وضع المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم النسب المالية

أولاً: تعريف النسب المالية

النسب هي: « علاقة بين رقمين من أرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة (1) ».

حيث يصعب الاستدلال بكل رقم على حدي فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللاً، عندما يكون بشكل منفرد وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة.

وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية أو خارجية، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه (2):

- لا يكون للنسب أي معنى إذا لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه.
- يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة من القيمة النموذجية لها.
- يمكن حساب عدد كبير جدا من النسب المالية لنفس المؤسسة إلا أنه ليست جميعاً ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق.
- من خلال ما سبق ذكره يمكن الاستنتاج بأن عملية التحليل عن طريق النسب المالية تتطلب ما يلي (3):
- حساب النسب المالية بالطرق المحددة.
- تفسير مدلولها وذلك بتحديد معنى ومفهوم هذا المؤشر بالنسبة للمؤسسة وما هو موقف المؤسسة منه.

1- ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص 52.

2- جمال الدين مرسى، أحمد عبد الله اللوح، مرجع سبق ذكره، ص 152.

3- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص 22.

- إجراء مقارنة بين النسب التي حققتها المؤسسة مع ذات النسب المحققة لها في المؤسسات المنافسة أو المقارنة مع النسب السائدة في القطاع، كما قد يتم المقارنة مع النسب المحققة في السنوات السابقة، فإذا تبين وجود انحراف كبير في مؤشرات المؤسسة دل ذلك على وجود صعوبات مالية واستلزم الأمر تحليل مالي معمق للتعرف على أسباب المشكلة من أجل إيجاد الحلول.

ثانياً: مواصفات النسب الجيدة

إن التحليل المالي باستخدام النسب أهمية متزايدة في تحليل الحسابات الختامية كون تلك المؤشرات كمية يسترشد بها المحلل المالي ويهدف التحليل من خلال النسب المالية إلى⁽¹⁾:

- 1- توفير البيانات اللازمة اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وإجراء المقارنات على مختلف المستويات بما فيها تلك المقارنات بين المؤسسات المتجانسة.
- 2- تمكين أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية من القيام بأعمالها بفعالية وجدية وذلك من خلال توفير المعلومات التحليلية.

تتميز النسب المالية الجيدة بالوضوح والدلالة وقابليتها للمقارنة بالنسب المالية السابقة أو النسب النمطية إضافة إلى كونها قادرة على كشف وقياس نقاط الضعف والقوة في المؤسسة زيادة على ذلك يستند على التحليل المالي الجيد أن تكون النسب قادرة على سد الاحتياجات من المعلومات اللازمة للتحليل.

وقد شهد مجال استخدام النسب المالية في التحليل المالي تطوراً تمثل انتقاء النسب الجيدة بالاعتماد على:

- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال وقوع أحداث معينة مستقبلاً بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية.
- قدرة النسبة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب الأخرى بحيث يمكن الاكتفاء بنسبة واحدة عن عدة نسب عند تقييم مجال محدد من الأداء بشرط أن يتحقق الفرض نفسه.

المطلب الثاني: أنواع النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم محاور التحليل الذي تستعمله المؤسسة لتحليل مركزها المالي، ولا يمكن استعمال النسب للحكم على وضعية المؤسسة لا بمقارنتها مع النسب النموذجية (المعيارية) الموضوعة من طرف المؤسسة أو من طرف القطاع الذي تنشط فيه هذه المؤسسة.

1- نفس المرجع السابق، ص 35.

فأسلوب النسب المالية⁽¹⁾ هو دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية، ثم تفسير مدلول تلك العلاقة (النسبة) من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية المتعارف عليها بين المحللين الماليين أو السائدة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة كما يطلق عليها النماذج المعيارية ومن أهم هذه النسب نجد:

- نسب السيولة .
- نسب النشاط .
- نسب التوازن الهيكلي.
- نسب المردودية.

يجب أن تكون هذه النسب أكبر من الواحد أي تحقق رأس المال عامل صافي إيجابي مما يعطي للموردين ثقة أكبر بالمؤسسة، أما إذا كانت أقل من الواحد فالمؤسسة في حالة سيئة وعليها أن تدارك ذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو زيادة رأس مالها أو تخفيض ديون قصيرة الأجل.

أ- نسبة السيولة المختصرة: تقيس هذه النسبة قدرة سداد المؤسسة في المدى القصير وذلك عن طريق إبعاد المخاطر التجارية التي تؤثر على المخزونات⁽²⁾.
وتحسب كما يلي:

$$\text{ن س م} = \frac{\text{الأصول قصيرة الأجل - المخزونات}}{\text{القروض قصيرة الأجل}}$$

ويعنى آخر :

$$\text{ن س م} = \frac{\text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة}}{\text{القروض قصيرة الأجل}}$$

تحسب هذه النسبة للتخفيف من تغطية الديون قصيرة لأجل بواسطة الحقوق خاصة في المؤسسة ذات المخزون البطيء.

1-PatriceVizzavona, op, cit, p 141.

2 -بوخوار عمار، مبادئ التسيير المالي والمحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995، ص 40.

ب- نسبة السيولة الفورية: تقيس هذه النسبة قدرة السداد للمؤسسة وذلك عن طريق استعمال مخزون النقدية المتاحة، وذلك دون أن تكون هناك ضرورة لتصفية أو بيع المخزونات والذمم في المدى القصير، أو بعبارة أخرى يبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على الدفع الفوري من موجوداتها لسداد ديونها⁽¹⁾.

ويحسب كما يلي⁽²⁾:

$$\text{ن س ف} = \frac{\text{النقدية}}{\text{القروض قصيرة الأجل}}$$

وسنحاول فيما يلي عرض كل مجموعة على حدا وأهم النسب التي تدرج ضمن كل مجموعة مع بيان كيفية حسابها.

أولاً: نسب السيولة: تشير السيولة إلى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن لأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزامها الأجل⁽³⁾.

وتهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل والتعرف على درجة تداول عناصره والهدف الرئيسي من تحليل هذه النسب هو الحكم على مقدرة المؤسسة مقابلة التزاماتها التجارية وتنجح ضمن هذه المجموعة عدة أنواع من النسب وأهمها:

— السيولة العامة.

— السيولة المختصرة.

— السيولة الفورية.

* نسبة السيولة العامة:

تعتبر هذه النسبة عن مقارنة الأصول قصيرة الأجل مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب كما يلي⁽⁴⁾:

$$\text{ن س ع} = \frac{\text{المخزون} + \text{الحقوق} + \text{النقدية}}{\text{القروض قصيرة}}$$

بمعنى آخر:

$$\text{ن س ع} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{القروض قصيرة الأجل}}$$

1- أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإستراتيجية ، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، 1996، ص 167.

2-Stephon griffiths, Gestion financière, Edition chihab, Alger, 1996, P373.

3- سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء ، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 295.

2--Stephane, Grifths, op, cit, p373.

* نسبة قابلية السداد: تقيس هذه النسبة مدى تمويل المؤسسة لأصولها من خلال الاقتراض وتحسب العلاقة كما يلي:

$$\text{ن ق س} = \text{مجموع الأصول} / \text{مجموع الديون}$$

كلما انخفضت هذه النسبة دلت على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها بحيث يعبر عن ضمان أكبر لديون الغير لدى المؤسسة، وبالتالي أكبر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها، وبالتالي فإن هذه النسبة تقيس قدرة المؤسسة على تلبية التزاماتها.

ثانياً: نسبة النشاط

تقيس نسبة النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الإثمار في عناصر الموجودات ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداة والربحية للمؤسسة على المدى البعيد يمكن تلخيص أهم نسب النشاط فيما يلي:

1- معدل دورات المخزون:

تمثل هذه النسبة سرعة دوران المخزون لدى المؤسسة وتحسب كما يلي:

في المؤسسات التجارية: تكلفة شراء البضاعة المباعة / متوسط المخزون.

أما في المؤسسات الصناعية: تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون.

كلما كانت هذه النسبة كبيرة كان ذلك دليلاً على سهولة انسياب مخزون المؤسسة.

2- معدل دوران الأصل المتداولة: يعني ذلك دراسة العلاقة بين الأصل واستخدامها وتعتبر هذه النسبة على

مدى كفاءة إدارة هذا النوع من الأصول وتوليد مبيعات منها ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية:

$$\text{م د م} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة}$$

ثالثاً: نسبة التوازن الهيكلي

تعتبر هذه المجموعة من النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة ومكوناتها ومدى اعتمادها على المصادر

المختلفة للتمويل سواءً الداخلية أو الخارجية ومن أهم هذه النسب نجد:

1- نسبة التمويل الدائم: تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة الأصول الثابتة للمؤسسة وتحسب

بالعلاقة التالية:

$$\text{ن ت د} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة}$$

وحتى تكون هذه النسبة كمؤشر إيجابي للمؤسسة فإنه يجب أن تكون قيمتها تساوي الواحد على الأقل.

2- نسبة التمويل الذاتي: توضح هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها بإمكانياتها الخاصة وتحسب كما يلي:

$$\text{ن ت ذ} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كان ذلك مؤشراً على الاستقلالية المالية للمؤسسة في تمويل استثماراتها.

3- نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائيتها وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{ن إ م} = \frac{\text{أموال خاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسبة محصورة بين 1 و2، وإذا كانت كذلك يوافق البنك على افتراض المؤسسة.

4- نسبة التمويل الخرجي:

تعبّر هذه النسبة عن مدى اعتماد المؤسسة على الأموال الخارجية في عملية التمويل ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{ن ت خ} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

كلما قلت هذه النسبة زادت ثقة الممولين في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها.

رابعا : نسبة المردودية

تعبّر عن قدرة مسيري المؤسسة على الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة بفعالية وكفاءة للحصول على العائد:

1- المردودية المالية: تمثل هذه النسبة الربح المتحصل عليه مقابل كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة المستعملة:

$$\text{م م} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

2- المردودية الاقتصادية: تعبر عن النسبة عن كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها لتحقيق الأرباح:

$$م = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

3- المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية): تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنسبة صافية أي بإبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال⁽¹⁾:

$$ن ر ص = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

لا يتوقف استعمال هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، إنما يتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع.

د- مردودية النشاط: تسمح هذه النسبة باكتشاف القدرات التجارية للمؤسسة لذلك فهي تستعمل فقط من طرف المؤسسات التجارية وتحسب كما يلي:

$$م ن = \frac{\text{الهامش الإجمالي}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

من الأحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة.

4- نسبة ربحية الاستقلال: تسمح هذه النسبة بمعرفة مدى تمكن المؤسسة من تحقيق فائض مالي في نشاطها وتحسب:

$$ن ر = \frac{\text{نتيجة الاستقلال}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

5- نسبة التكامل العمودي (القيمة المضافة): تستعمل لقياس مردودية المؤسسات لأن القيمة المضافة تأخذ بعين الاعتبار معطيات عوائد الإنتاج وتكاليفه ويحسب:

$$ن ق م = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

1- بوشاشي بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 11.

كما يمكن إضافة النسب التالية⁽¹⁾:

- نسبة الهامش: صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / صافي المبيعات.
- معدل العائد على حق الملكية: تحسب بالعلاقة التالية:

$$م \text{ ع } ح \text{ م} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حق الملكية}$$

- معدل العائد على الاستثمار: وتحسب كما يلي:

$$م \text{ ل } ع \text{ إ} = \text{صافي الربح قبل الفائدة والضريبة} / \text{مجموع الاستثمارات}$$

1- حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 198، 199.

خلاصة الفصل:

إن دراسة التوازنات المالية تهدف أساسا للتأكد من أن المؤسسة لم تقع في حالات عسر مالي، وذلك من خلال توفير هامش للأمان والمتمثل في رأس المال العامل، والذي يوجه بدوره لتغطية الاحتياجات المؤسسة الذي يرتبط بدوره استغلال المؤسسة، والفرق بينها يتمثل في الخزينة التي تعتبر من المؤشرات الهامة للتوازن المالي للمؤسسة ويتم الانطلاق منها من أجل معالجة اختلال التوازنات المالية في المؤسسة.

إن تحليل التوازنات تكون لسنة واحدة أي ما يعرف بالتحليل الساكن، لكن هذا لا يعبر بصورة واقعية تماما عن تطورات الوضع المالي للمؤسسة ولزيادة التعمق أكثر لابد من التحليل الديناميكي الذي يعتمد على تحليل مختلف التدفقات في المؤسسة، ويميز بين التدفقات التي تؤثر على النتيجة، والتدفقات التي تعتبر من قيم الأصول والخصوم والتي تتم دراستها من خلال جدول الموارد والاستخدامات، وأخير تلك التدفقات التي تكون في شكل مقبوضات ومدفوعات فعلية والتي تتم ترجمتها بواسطة جدول تدفقت الخزينة.

كما يمكن أن يستعين المسير المالي بالنسب المالية لزيادة الوضوح أكثر باعتبارها وسيلة بسيطة وتعطي مؤشرات حول الأداء المالي للمؤسسة، وهناك عدد كبير من النسب المالية التي يمكن استعمالها، إلا أنه ليست كلها ذات معنى حيث يتفق معظم الباحثين أن النسب المالية الممكن استعمالها أساسا في نسب السيولة، نسب النشاط، نسب المردودية، نسب التوازن الهيكلي.

لفصل الثالث:

دراسة حالة الوضعية المالية لتعاونية
الحبوب والخضر الجافة لولاية البويرة

تمهيد

بعد أن تعرضنا في الجانب النظري على نظرة عامة على التحليل المالي وكذا الميزانية المالية وتحليلها بواسطة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل هذا في دراسة تطبيقية (ميدانية) لتعاونية الحبوب والخضر الجافة لولاية البويرة، وهذا من خلال دراسة الوضعية المالية لها.

وباعتبار التحليل المالي ذو أهمية على مستوى المؤسسة لما له من انعكاسات على الوضعية المالية لها، وتحقيق المردودية فيها، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للمؤسسة، تحليل الوضع المالي لها من خلال الميزانية المالية، تحليل التدفقات المالية لها، وهذا في ثلاثة مباحث متتالية على الترتيب.

المبحث الأول: الإطار النظري للتعاونية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى عموميات حول التعاونية والتعرف على أهم المديرات الإدارية و هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: بطاقة فنية حول التعاونية

للتعريف بالمؤسسة فلا بد من إعطاء صورة عامة عن تعريها ونشاطها.

أولاً: لمحة تاريخية عن التعاونية

هي إحدى التعاونيات على المستوى الوطني، تأسست على يد المعمرين الفرنسيين تحت اسم تعاونية الحبوب لمنطقة البويرة في سنة 1830، وفي 10/07/1964 تم هيكلتها بمرسوم وزاري رقم الاعتماد 104/09 برأس مال قدره 130,000 دج تحت اسم تعاونية الحبوب والبقول الجافة (C.C.L.S) وهي تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب الذي مقره الرئيسي بالجزائر العاصمة.

ثانياً: تعريف التعاونية

تعاونية الحبوب والبقول الجافة هي مؤسسة عمومية تابعة للديوان الجزائري المهني للحبوب مهمتها تسويق الحبوب، البذور والبقول الجافة، المخزونة عبر كامل مخازنها الموجودة عبر وحداتها (البويرة وسط، عين بسام غربا وسور الغزلان جنوبا) بقدرة تخزينية تصل إلى 1080000 قنطار بين الحبوب والبقول الجافة.

ثالثاً: دور التعاونية وأبعادها الإستراتيجية

1- دورها: تعاونية الحبوب تلعب دورا هاما في تنشيط وتنمية الاقتصاد المحلي ومن أهم الأدوار التي تقوم بها:

- شراء المحصول الزراعي المحلي من الفلاحين.

- تهيئة البذور وتسويقها للفلاحين.

- تخزين الحبوب والبذور المحلية والمستوردة.

- تسويق البذور، المبيدات والأسمدة للفلاحين.

2- أبعادها الإستراتيجية

أ- بذل كل الجهود لإعادة الاعتبار للإنتاج المحلي وذلك بتوفير كل احتياجات الفلاحين من البذور.

ب- تعزيز مكانتها في السوق الوطنية من خلال التوزيع مع موازاة التطور التكنولوجي العالمي في ميدان الإنتاج

الزراعي.

ج- توفير احتياجات المطاحن العمومية والخاصة من الحبوب لتجنب النقص في التموين.

رابعاً: نشاط التعاونية

يتمثل نشاطها في تسويق الحبوب (القمح الصلب، اللين، الخرطان والشعير) والبقول الجافة (الحمص، العدس، الفاصولياء، والأرز).

خامساً: الإمكانيات البشرية

تتوفر المؤسسة على إمكانيات بشرية هامة يبلغ عدد المستخدمين بها 177 مستخدم موزعين حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (07): عدد المستخدمين وتوزيعهم حسب مهامهم بالتعاونية

العدد	العمال
15	الإداريون
35	عمال المخازن
42	مصلحة الاستثمار
06	الصيانة
05	مصلحة دعم الإنتاج
17	المتعاقدين
57	الأمن
177	المجموع

المصدر: مستمدة من طرف نائب مديرية الإدارة.

المطلب الثاني: أهم المديرية الإدارية للتعاونية

أولاً: نائب مديرية الإدارة

تتفرع إلى ثلاثة مصالح:

1- مصلحة المستخدمين:

فرع التأمينات.

فرع التصريح بحوادث العمال.

2- مصلحة الرواتب: تقديم الرواتب للمستخدمين والمنح العائلية.

- 3- الإمكانيات العامة:** تموين مستحقات الوحدة من قطع الغيار والآلات والمعدات.
- 4- مصلحة الشؤون القانونية:** تهتم بالمنازعات والمتابعات القضائية.
- ثانيا: نيابة المديرية المالية والمحاسبية**
- يمثلها نائب المدير المالية والمحاسبة وتنقسم إلى عدة مصالح:
- 1- مصلحة المحاسبة العامة:** مهمتها تحديد الحصيلة والجرد السنوي، مراقبة جميع الفواتير الخاصة بالبيع والشراء سواء المؤسسات العمومية أو الخاصة وتقديم الشبكات البنكية للفلاحين والممولين.
- 2- مصلحة محاسبة المواد:** تحتوي على:
- سجلات المخازن (البويرة، عين بسام، سور الغزلان).
 - سجلان المخزون.
 - إثبات المخزون على مستوى جميع التعاونيات.
 - تقديم حصيلة سنوية.
 - العمل بالتعاون مع أمناء المخازن.
- 3- مصلحة شراء الإنتاج الوطني:** مهمتها استلام الوثائق الضرورية للمحصول الزراعي (وصل استلام) من طرف الفلاحين وتمكينهم بعد ذلك من استلام شبكات زرعهم.
- 4- المصلحة التجارية:** مهمتها تتمثل في:
- بيع البذور للفلاحين (حملة الحرث والبذر).
 - بيع الأسمدة والمبيدات.
 - بيع القمح للمطاحن.
 - بيع الأعلاف (الشعير) للموالين.
- ثالثا: نيابة مديريةية البذور ودعم الإنتاج ممثلة في نائب مدير البذور**
- تتمثل أهم خدماتها فيما يلي:
- تصفية البذور الناتجة من المحصول الفلاحي.
 - معالجة ومراقبة البذور وتهيئتها تحسبا لحملة الحرث والبذر.
 - تصنيف المواد احتياجات الفلاحين للموسم القادم (الحرث والبذر).

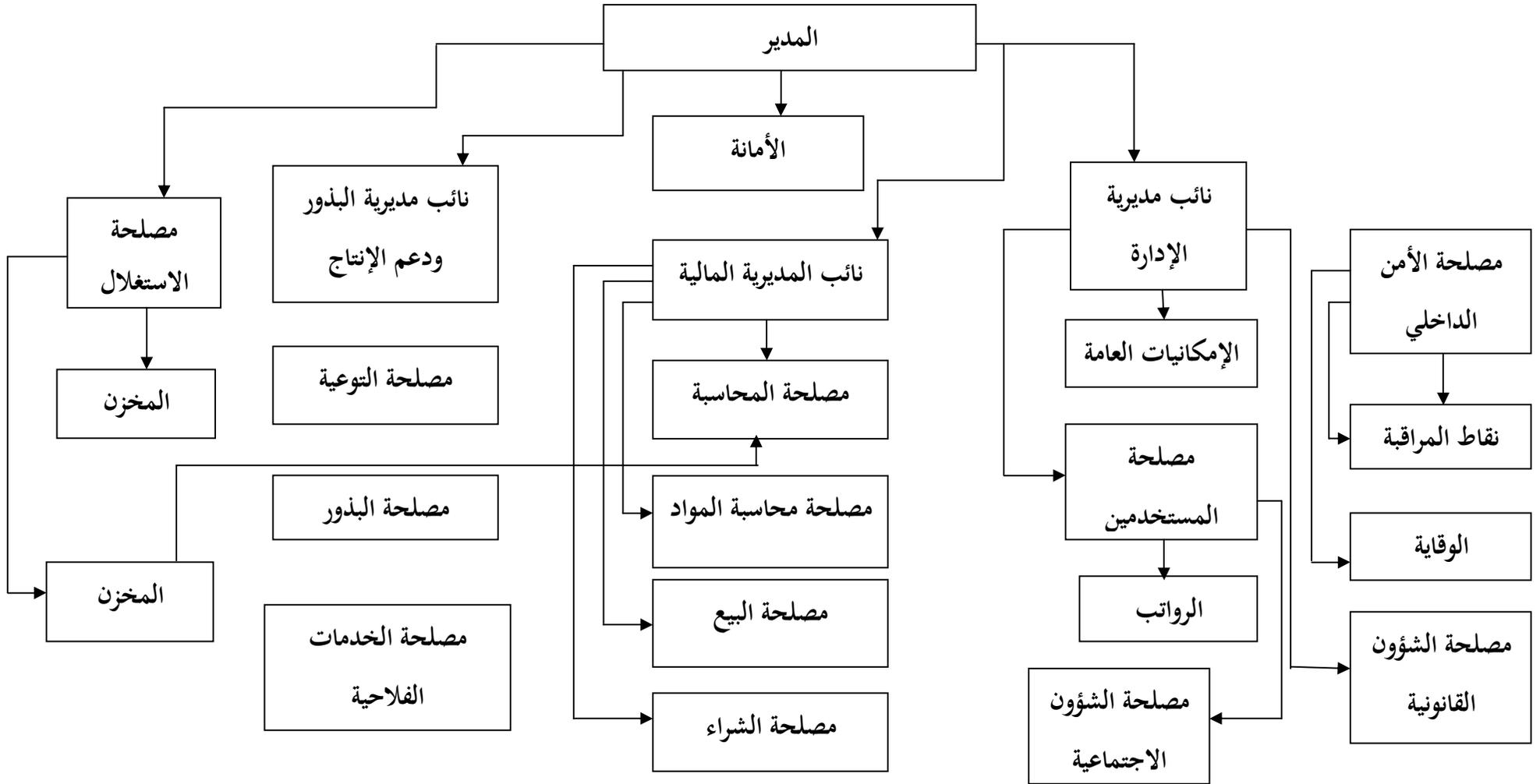
- تعبئة البذور حسب نوعها، رقمها، ورمزها والجيل الذي تنتمي إليه.
- متابعة البذور ميدانيا باختيار التربة التي تناسبها للزرع إلى غاية حصادها.
- تقديم خدمات موسمية للفلاحين الذين تنقصهم الإمكانيات (جرار، آلة حصاد، عتاد الرش المحوري، عتاد استعمال المبيدات... الخ). بأسعار معقولة في متناول جميع الفلاحين.

رابعاً: مصلحة الاستثمار

هي مصلحة تتكفل وتهتم بالمخازن ووحدات التخزين التابعة للتعاونية، من حيث التخزين والصيانة، وهذا بدءاً من يوم استلام (دخول) المواد إلى غاية اتخاذ القرار بتسويقها وتسليمها للزبائن، ولا تتوقف هذه المصلحة عند هذا الحد، بل هي المسؤولة عن مراقبة المخزون لتفادي تعرضها للتلف باستثناء البذور، وتنقسم مصلحة الاستثمار إلى فرعين أساسيين هما فرع المخازن وفرع الصيانة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل رقم (05): المخطط التنفيذي للتعاونية C.C.L.S



المصدر: مستمدة من نائب مديرية الإدارة.

المبحث الثاني: تحليل الوضع المالي للمؤسسة من خلال الميزانيات المالية (2011-2012-2013)

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض الميزانية المالية لسنوات (2011-2012-2013)، ومن ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لسنوات 2011-2012-2013

أولاً: الميزانية المالية لسنة 2011

1- الأصول:

الجدول رقم (08): الميزانية المالية (الأصول)

2011			البيانات
المبلغ الصافي	الامتلاكات	المبلغ الإجمالي	
-	-	-	الأصول غير الجارية:
52511,75	-	355292,12	فارق الشراء
-	-	-	- التبيئات المعنوية.
3175088,45	-	3175088,45	- التبيئات المادية:
-70409227,40	303080,37	226966533,34	الأراضي.
177822893,02	-	293670713,60	المباني.
-	297375760,74	-	تثبيئات مادية أخرى.
-	115847820,58	-	التثبيئات الجاري إنجازها.
1655090649,80	-	1655090649,80	- التبيئات المالية.
-	-	-	السندات الموضوعة.
28130333,52	-	28130333,52	المساهمة الأخرى والحسابات الدائنة
-	-	-	السندات المثبتة الأخرى القروض والأصول المالية
-	-	-	الأخرى غير جارية
1793861949,14	413526661,69	2207388610,83	الضرائب المؤجلة على الأصول
			مجموع الأصول غير الجارية
83105521,53	-116426,53	81989095	الأصول الجارية
896614,99	30420305,15	31316920,14	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
36685122,72	-	36685122,72	الحسابات الدائنة - الاستخدمات المماثلة
1203676	-	1203676	الزبائن
-	-	-	المدنيون الآخرون
-	-	-	الضرائب
11523859,19	-	11523859,19	الأصول الأخرى الجارية
-	-	-	الموجودات وما يماثلها
-	-	-	توظيفات وأصول مالية جارية
133414794,43	29303878,62	16217673,05	الحزينة
1927276743,57	442830540,31	2370107238,88	مجموع الأصول الجارية
			المجموع العام للأصول

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة المحاسبة العامة)، أنظر الملحق رقم 01.

2- الخصوم:

الجدول رقم (09): الميزانية المالية (الخصوم)

2011	البيانات
	رؤوس الأموال الخاصة:
135636,59	رأس المال الصادر.
-	رأس المال غير مطلوب.
69548534,47	العلاوات والاحتياطيات (الاحتياطيات المدمجة).
522200000-	فارق إعادة التقسيم.
-	فارق المعادلة.
-(61777260,22	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة مجمع).
-135263362,02	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، الترحيل من جديد.
	حصة الشركة المدمجة.
	حصة ذوي الأقلية.
-649556471.18	مجموع الأموال الخاصة.
	الخصوم غير جارية:
2175075537,45	القروض والديون المالية.
-	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها).
-	الديون الأخرى غير جارية.
159598984,19	المؤنات والمنتوجات والمدروحة في الحسابات سلفا.
2334674521,64	مجموع الخصوم غير جارية
	الخصوم الجارية:
191902478	الموردون والحسابات الملحقة.
5609529,49	الضرائب.
44646685,62	ديون أخرى.
	خزينة الخصوم.
242158693,11	مجموع الخصوم الجارية
1927276743.57	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق الداخلية المؤسسة (مصلحة المحاسبة العامة)، أنظر الملحق رقم 02.

ثانيا: الميزانية المالية لسنة 2012

1- الأصول:

الجدول رقم (10): الميزانية المالية (الأصول)

2012			البيانات
المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	
			الأصول غير الجارية:
			فارق الشراء
152211,75	303080,37	455292,12	- التبينات المعنوية.
			- التبينات المادية:
4175088,45		4175088,45	الأراضي.
28046251,02	198920282,32	226966533,34	المباني.
147264758,53	143518555,21	290783313,74	تثبيات مادية أخرى.
-		-	التثبيات الجاري إنجازها.
-		-	- التبينات المالية.
			السندات الموضوعة.
1655090649,80		1655090649,80	المساهمة الأخرى والحسابات الدائنة
			السندات المثبتة الأخرى
37130333,52		37130333,52	القروض والأصول المالية الأخرى غير جارية
-		-	الضرائب المؤجلة على الأصول
1817859293,07	342741917,90	2214601210,97	مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية
34209876,90	-1507247,35	32702629,55	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
6752723,83	30420305,15	23667581,32	الحسابات الدائنة-الاستخدامات المماثلة
29143493,89		29143493,89	الزبائن
1552994,79		1552994,79	المدنيون الآخرون
			الضرائب
			الأصول الأخرى الجارية
			الموجودات وما يماثلها
33760441,22		33760441,22	توظيفات وأصول مالية جارية
			الخزينة
91914082,97	28913057,80	120827140,77	مجموع الأصول الجارية
1963773376,04	371654795,70	2335428351,74	المجموع العام للأصول

المصدر: نفس المصدر السابق، انظر الملحق رقم 03.

2- الخصوم:

الجدول رقم (11): الميزانية المالية (الخصوم)

2012	البيانات
125636,59	رؤوس الأموال الخاصة: رأس المال الصادر.
79548534,47	رأس المال غير مطلوب.
1569010000	العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدججة).
-	فارق إعادة التقسيم.
-908169821,07	فارق المعادلة.
-297040642,24	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة مجمع).
-	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، الترحيل من جديد.
-	حصة الشركة المدمجة.
-	حصة ذوي الأقلية.
443473077,75	مجموع الأموال الخاصة.
1188220391,37	الخصوم غير جارية: القروض والديون المالية.
-	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها).
174316265,07	الديون الأخرى غير جارية.
	المؤونات والمتوجات والمدرجة في الحسابات سلفا.
1362536665,44	مجموع الخصوم غير جارية
99115338,17	الخصوم الجارية: الموردون والحسابات الملحقة.
7469278,66	الضرائب.
49178395,02	ديون أخرى.
	خزينة الخصوم.
157763011,85	مجموع الخصوم الجارية
1963773376,04	المجموع العام للخصوم

المصدر: نفس المصدر السابق، انظر الملحق رقم 04.

ثالثا: الميزانية المالية لسنة 2013

1- الأصول:

جدول رقم (12): الميزانية المالية (الأصول)

السنة 2013			البيانات
المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	
-	-	-	الأصول غير الجارية:
138054,75	317237,37	455292,12	فارق الشراء
			- التبيئات المعنوية.
4175088,45	-	4175088,45	- التبيئات المادية:
23145224,91	303821308,43	326966533,34	الأراضي.
253761874,13	204187572,16	457949446,29	المباني.
-	-	-	تثبيئات مادية أخرى.
-	-	-	التثبيئات الجارية إنجازها.
-	-	-	- التبيئات المالية.
175509649,80	-	1755090649,80	السندات الموضوعة.
-	-	-	المساهمة الأخرى والحسابات الدائنة
-	-	-	السندات المثبتة الأخرى
-	-	-	القروض والأصول المالية الأخرى غير جارية
-	-	-	الضرائب المؤجلة على الأصول
2036310891,01	508326117,96	2544637010	مجموع الأصول غير الجارية
47429805,10		47429805,10	الأصول الجارية
-17207915,43	30371799,75	13163884,32	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
62982491,13		62982491,13	الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة
1628067,19		11628067,19	الزبائن
			المدنيون الآخرون
			الضرائب
			الأصول الأخرى الجارية
122647196,08		122647196,08	الموجودات وما يماثلها
			توظيفات وأصول مالية جارية
			الخزينة
217479644,07	30371799,75	247851443,82	مجموع الأصول الجارية
2253790536,11	538697917,91	2792488453,82	المجموع العام للأصول

المصدر: نفس المصدر السابق، أنظر الملحق رقم 05.

2- الخصوم:

الجدول رقم (13): الميزانية المالية (الخصوم)

2013	البيانات
125636,59	رؤوس الأموال الخاصة:
-	رأس المال الصادر.
69548534,47	رأس المال غير مطلوب.
112010000	العلاوات والاحتياطيات (الاحتياطيات المدمجة).
-	فارق إعادة التقسيم.
-42865897,46	فارق المعادلة.
-315210463,31	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة مجمع).
-	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، الترحيل من جديد.
-	حصة الشركة المدمجة.
-	حصة ذوي الأقلية.
176392189.7-	مجموع الأموال الخاصة.
1224618863,07	الخصوم غير جارية:
-	القروض والديون المالية.
-	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها).
158254987,31	الديون الأخرى غير جارية.
	المؤونات والمنتجات والمدرجة في الحسابات سلفا.
1382873850,38	مجموع الخصوم غير جارية
942384527,06	الخصوم الجارية:
8611754,03	الموردون والحسابات الملحقة.
96312594,35	الضرائب.
	ديون أخرى.
	خزينة الخصوم.
1047308875,44	مجموع الخصوم الجارية
2253790536.11	المجموع العام للخصوم

المصدر: نفس المصدر السابق، أنظر الملحق رقم 06.

رابعاً: عرض الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (14): الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2011، 2012، 2013)

1- جانب الأصول:

2013		2012		2011		السنوات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	البيان
%90,35	2036310891,04	%95,32	1871859293,07	%93,08	1793861949,14	أصول ثابتة
%9,65	217479644,07	%4,68	91914082,97	%06,92	133414794,43	الأصول المتداولة
%2,10	47429805,10	%1,74	34209876,90	%4,31	83105521,53	قيم الاستغلال
%2,10	47402642,89	%1,22	23943764,85	%2,01	38812413,71	قيم قابلة للتحقيق
%5,45	122647196,08	%1,72	33760441,22	%0,60	11523859,19	قيم جاهزة
%100	2253790536,11	%100	1963773376,04	%100	1927276743,57	المجموع

2- جانب الخصوم:

2013		2012		2011		السنوات
النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	البيان
%53.53	1206481660.67	%91.97	1806009734.19	%87.44	1685118050.46	الأموال الدائمة
%-7.83	(176392189.71)	%22.59	443473077.75	%-33.7	(649556471.18)	الأموال الخاصة
%61.36	1382873850,38	%69.38	1362536656,44	%121.14	2334674521,64	الديون الطويلة الأجل
%46.47	1047308875,44	%08.03	157763011,85	%12.86	242158693,11	الديون القصيرة الأجل
%100	2253790536.11	%100	1963773376.04	%100	1927276743.57	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبيين بالاعتماد على الميزانيات المالية.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة النسب المختلفة التي تخص المؤسسة محل الدراسة وهي كمايلي:

1- نسب التوازن الهيكلي.

أ- نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / أصول ثابتة.

الجدول رقم (15): يوضح نسبة التمويل الدائم

2013	2012	2011	السنوات البيان
1206481660.67	1806009734.19	1685118050.46	الأموال الدائمة
2036310891,04	1871859293,07	1793861949,14	الأصول الثابتة
0.59	0.96	0.93	النسبة

المصدر: نفس المصدر السابق.

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد و يعني أن الأموال الدائمة تغطي جزء من أصولها الثابتة.

ب- نسبة التمويل الذاتي (الخاص):

نسبة التمويل الذاتي (الخاص) = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

الجدول رقم (16): يوضح نسبة التمويل الذاتي

2013	2012	2011	السنوات البيان
(176392189.71)	(443473077.75)	(649556471.18)	الأموال الخاصة
2036310891,04	1871859293,07	1793861949,14	الأصول الثابتة
-0.09	0.24	-0.21	النسبة

المصدر: نفس المصدر السابق.

من خلال النتائج المحصل عليها نستنتج أن نسبة التمويل الذاتي أقل من الصفر، وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخارجية، ومنه نستطيع القول أن المؤسسة في وضعية سيئة.

2- نسب السيولة:

أ- نسبة السيولة العامة: تحسب سيولة أصول المؤسسة بصفة عامة.

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة/الديون القصيرة.

الجدول رقم (17): يوضح نسبة السيولة العامة

السنوات البيان	2011	2012	2013
الأموال الدائمة	133414794,43	91914082,97	217479644,07
الأصول الثابتة	242158693,11	157763011,85	1047308875,44
النسبة	0,55	0,58	0,21

المصدر: نفس المصدر السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في تزايد مستمر وتقترب من الواحد ما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالأصول المتداولة.

ب- نسبة السداد السريع: تقس هذه النسبة قدرة سيولة أصول المؤسسة باستثناء المخزونات.

نسبة السداد السريع = قيم جاهزة + قيم قابلة للتحقيق / الديون القصيرة الأجل.

الجدول رقم (18): يوضح نسبة السداد السريع

السنوات البيان	2011	2012	2013
قيم جاهزة	11523859,19	33760441,22	122647196,08
قيم قابلة للتحقيق	38812413,71	29343764,85	47402642,89
ديون القصيرة	242158693,11	157763011,85	1047308875,44
النسبة	0,21	0,40	0,16

المصدر: نفس المصدر السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها القصيرة بالقيم الجاهزة والقيم القابلة للتحقيق خلال السنوات الثلاث وهذا يعني لجوء المؤسسة لقيم الاستغلال.

ج- نسبة السيولة الحالية: تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط.

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل.

الجدول رقم (19) يوضح حساب السيولة الحالية

السنوات	2011	2012	2013
البيان			
قيم جاهزة	11523859,19	33760441,22	122647196,08
ديون القصيرة	242158693,11	157763011,85	1047308875,44
النسبة	0,05	0,21	0,12

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ من الجدول أن نسبة السيولة الحالية منخفضة ما يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط وهذا بسبب تزايد مستمر للديون قصيرة الأجل في الوقت الذي تعرف فيه القيم الجاهزة تذبذبات.

3- نسب المديونية: تبين هذه الخطر الذي قد يلحق بالمؤسسة من خلال السياسات التمويلية المنتهجة فهي تبين مدى تأثير الديون على هيكل تمويل المؤسسة.

أ- نسبة المديونية الإجمالية (التمويل الخارجي):

نسبة المديونية الإجمالية (التمويل الخارجي) = مجموع الديون / مجموع الخصوم.

الجدول رقم (20): يوضح نسبة المديونية الإجمالية

السنوات	2011	2012	2013
البيان			
مجموع الديون	2576833214,75	1520299668,29	2430182725,82
مجموع الخصوم	1927276743,57	1963773376,04	2253790536,11
النسبة	1.33	0.77	1.08

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ ارتفاع نسبة القروض في هيكل تمويل المؤسسة حيث فاقت هذه النسبة الواحد وهذا يعني ضعف مساهمة الأموال الخاصة في هيكل التمويل وهو ما قد يشكل خطر على المؤسسة وخاصة في حالة عدم إمكانية التسديد، وفي نفس الوقت فإن الاقتراض يحقق مزايا للمؤسسة وخاصة تحقيق وفورات ضريبية مهمة نتيجة للاقتراض.

ب- نسبة الاستقلالية المالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم.

الجدول رقم (21): يوضح نسبة الاستقلالية المالية

السنوات	البيان	2011	2012	2013
	الأموال الخاصة	(649556471.18)	443473077.75	(176392189.71)
	مجموع الخصوم	1927276743.57	1963773376.04	2253790536.11
	النسبة	-0.34	0.23	-0,08

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من الصفر ويرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسة على القروض بشكل كبير في تمويل نشاطها وهو ما يؤثر على المقدرة الافتراضية للمؤسسة في المستقبل وخصوصا في حالة الرغبة في التوسع.

ج- نسبة قابلية السداد:

نسبة قابلية السداد = مجموع الأصول / مجموع الديون.

الجدول رقم (22): يوضح حساب نسبة قابلية السداد

السنوات	البيان	2011	2012	2013
	مجموع الأصول	1927276743,57	1963773376,04	2253790536,11
	مجموع الديون	2576833214,75	1520299668,29	2430182725,82
	النسبة	0,75	1,29	0,93

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ أن نسبة قابلية السداد قريبة أو أكبر من الواحد وهذا ما يعني أن المؤسسة بإمكانها تسديد أغلبية التزاماتها في حالة وقوعها في حالة الإفلاس.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة مؤشرات التوازن المالي كما أشرنا في الجانب النظري باستخدام رأس المال العامل بأنواعه المختلفة، احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أولاً: رأس المال العامل

هناك عدة أنواع لرأس المال العامل:

1- رأس المال العامل الدائم (الصافي): ويحسب كما يلي:

أ- من أعلى الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

الجدول رقم (23): يوضح حساب رأس المال العامل الصافي (من أعلى الميزانية)

2013	2012	2011	السنوات البيان
1094471660,67	1806009734.19	1685118050.46	أموال دائمة
2036310891,04	1871859293,07	1793861949,14	أصول ثابتة
(829829230.37)	(65849558.68)	(108743898.68)	ر م ع ص

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل كان سالبا خلال ثلاث سنوات، وذلك بسبب انخفاض في الأموال الخاصة والزيادة في القيم الثابتة.

ب- من أسفل الميزانية: رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة - الديون القصيرة.

الجدول رقم (24): يوضح حساب رأس المال العامل الصافي (من أسفل الميزانية)

2013	2012	2011	السنوات البيان
217479644.07	91914088.97	1334414794.43	الأصول المتداولة
1047308875.44	157763011.85	242158693.11	الديون القصيرة
(829829230.37)	(65848558.68)	(108743898.68)	ر م ع ص

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ أن المؤسسة قد حققت خلال هذه السنوات رأس مال عامل صافي سالب، وهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع تغطية التزاماتها القصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول المتداولة.

أ- رأس المال العامل الخاص: ويرمز له بـ (ر م ع خ) ويحسب كما يلي:

$$\text{ر م ع خ} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة.}$$

الجدول رقم (25): يوضح حساب ر م ع خ

2013	2012	2011	السنوات البيان
(176392189.71)	443473077.75	(649556471.18)	الأموال الخاصة
2036310891.04	1871859293.07	1793861949.14	الأصول ثابتة
(27238899.33)	(142838621.32)	(1144305477.96)	ر م ع ص

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة قد تشكل لديها رأس مال عامل خاص سالب خلال السنوات الثلاث وهذا ما يعني أن أموالها الخاصة لا تغطي أصولها الثابتة، وهذا لقيامها بتغطية الخسائر التي حققتها خلال السنوات السابقة لهذه الفترة، فالمؤسسة تلجأ لتغطية العجز الحاصل في الأموال الخاصة ما سيؤثر على استقلاليتها.

ج- رأس المال العامل الإجمالي: يرمز له بـ (ر م ع إ) ويحسب كما يلي:

$$\text{ر م ع إ} = \text{مجموع الأصول المتداولة} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة.}$$

الجدول رقم (26): يوضح حساب رأس المال العامل الإجمالي

2013	2012	2011	السنوات البيان
47429805,10	34209876,90	83105521,53	قيم الاستغلال
47402642,89	23943764,85	38812413,71	قيم قابلة للتحقيق
122647196,08	33760441,22	11523859,19	قيم جاهزة
217479644,07	91914082,97	133447794,43	ر. م. ع. أ.

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خلال السنوات المدروسة رأس مال عامل إجمالي موجب ومتزايد ما يعني زيادة حجم الأصول المتداولة بسبب استفادة المؤسسة من مشاريع جديدة وبالتالي زيادة قيمها الجاهزة وقيم الاستغلال.

د - رأس المال العامل الأجنبي: يرمز له ب (ر م ع أ) ويحسب كما يلي:

$$\text{ر م ع أ} = \text{مجموع الديون} = \text{الديون الطويلة} + \text{الديون القصيرة}$$

الجدول رقم (27): يوضح حساب رأس المال العامل الأجنبي

2013	2012	2011	السنوات البيان
1382873850,38	1362536656,44	2334674521,64	ديون طويلة الأجل
1047308875,44	157763011,85	242158693,11	ديون قصيرة الأجل
2430182725,82	1520299668,29	2576833214,75	ر. م. ع. أ.

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، وهذا نتيجة للانخفاض المستمر في الأموال الخاصة.

ثانياً: احتياجات رأس المال العامل: يرمز له بالرمز (إ.ر.م.ع) ويحسب كما يلي:

$$\text{إ.ر.م.ع} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} - (\text{الديون القصيرة} - \text{السلفات المصرفية}).$$

الجدول رقم (28): يوضح حساب احتياجات رأس المال العامل

2013	2012	2011	السنوات البيان
47429805,10	34209876,90	83105521,53	قيم الاستغلال
47402642,89	23943764,85	38812413,71	قيم قابلة للتحقيق
1047308875,44	157763011,85	242158693,11	الديون القصيرة الأجل
(952476427.45)	(99609370.3)	(2300240757.87)	إ. ر. م. ع

المصدر: نفس المصدر السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث سالبة ما يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها، وهذا راجع إلى التزايد الذي عرفته الديون القصيرة الأجل.

ثالثا: حساب الخزينة

الخزينة هي القيم المالية التي تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة فهي مجموعة الأموال التي في حوزة المؤسسة فعلا لمدة دورة استغلالية معينة، أي ما تستطيع التصرف فيه من مبالغ سائلة فتلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة، فهي تعبر على مدى تحقيق التوازن المالي وذلك من خلال الربط بين المدى الطويل المتمثل في رأس المال العامل (الثابت) والمدى القصير المعبر عنه بالاحتياج من رأس المال (المتغير في الزمن) ولذلك يمكن حساب الخزينة كما يلي:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل.

الجدول رقم (29): يوضح حساب الخزينة

2013	2012	2011	السنوات البيان
(829829230.37)	(65849558.68)	(108743898.68)	رأس المال العامل
-952476427,45	-99609370,3	-2300240757,88	احتياجات رأس المال العامل
122647197.08	33759811.62	2191496859	الخزينة

المصدر: نفس المصدر السابق

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، وهذا ما يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية وهو ما حقق للمؤسسة مبالغ سائلة تستطيع التصرف فيها لمواجهة المصروفات النقدية، مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات .

المبحث الثالث: تحليل التدفقات المالية للمؤسسة

يمكن تمييز بين نوعين من التدفقات المالية: التدفقات المولدة للنتيجة، تدفقات المقبوضات والمدفوعات النقدية، ولذلك سيتم تحليل التدفقات السابقة باستخدام جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج

سنقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث 2011، 2012، 2013 كما يلي:

الجدول رقم (30): جدول حسابات النتائج

رقم	البيان	2011	2012	2013
70	المبيعات والمنتجات الملحقة.	697199397,13	622290248,58	862422534,42
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة.			
73	الإنتاج المثبت.			
74	إعانات الاستغلال.			
1	إنتاج السنة المالية	697199379,13	622290248,58	862422534,42
60	المشتريات المستهلكة.	-528131308,19	-692685614,28	-560569233,08
62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.	-11073583,23	-11919258,61	-21053419,36
2	استهلاك السنة المالية.	(-539204891,41)	(704604872,89)	(618622652,44)
3	القيمة المضافة للاستغلال (1-2).	157994487,71	(42314642,31)	180799881,98
63	أعباء المستخدمين.	-219181730,53	113966887,05	-121950254,62
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة.	-170667,00	-31265,00	-22255,00
4	إجمالي فائض الاستغلال.	(61357909,82)	(156312766,36)	(121972509,62)
75	المنتجات التشغيلية الأخرى.	26227561,10	950941,38	66883894,69
65	الأعباء التشغيلية الأخرى	-22358853,19	-2719567,06	-22991964,45
68	المخضعات للاهتلاكات والمؤونات وحسابة القيمة.	-34512425,26	-49088419,03	-45584200,06
78	استرجاع على حسائر القيمة والمؤونات.	30224366,95		
5	النتيجة العليانية.	(61777260,22)	(207169821,07)	(123664779,44)
76	منتجات مالية.			
76	أعباء مالية.			
6	النتيجة المالية.			
7	النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6).	(61777260,22)	(207169821,07)	(123664779,44)
95	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية.			
692	الضرائب المؤجلة (التغيرات على النتائج العادية).			
	مجموع منتجات الأنشطة العادية.	763651307,18	733241189,96	939306429,11
	مجموع أعباء الأنشطة العادية.	-835428567,18	-881411011,03	-992172326,57
8	النتيجة الصافية للأنشطة العادية.	(133554520,44)	(315339642,14)	(176510696,70)
77	عناصر غير عادية (منتجات) يجب تباينها.			
67	عناصر غير عادية (أعباء) يجب تباينها.			
9	النتيجة الغير العادية.			
10	صافي نتيجة السنة المالية.	(133554520,44)	(315339642,14)	(176510696,70)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق الداخلية المؤسسة (مصلحة المحاسبة العامة)، انظر الملحق رقم(07)-

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الإنجازات التي حققتها المؤسسة، فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حققته المؤسسة من نشاطها العادي والغير عادي، ومن أهم الحسابات التي يمكن من خلالها تحليل نشاط المؤسسة نذكر:

أولاً: تحليل نتائج المؤسسة

1- القيمة المضافة للاستغلال: تمثل الفرق من إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتحسب بالعلاقة:

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{ح/70} + \text{ح/71} + \text{ح/73} - \text{ح/74} - (\text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62}).$$

الجدول رقم (31): القيمة المضافة للاستغلال

2013	2012	2011	السنوات البيان
862422534,42	622290248,58	697199379,13	إنتاج السنة المالية
(681622652,44)	(704604872,89)	(539204891,41)	استهلاك السنة المالية
180799881,98	(42314624,31)	157994487,71	القيمة المضافة للاستغلال

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على جدول حسابات النتائج المذكور سابقاً.

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة كانت مرتفعة في سنة 2011، غير أنها عرفت تراجعاً في سنة 2012، بسبب الانخفاض في المبيعات والارتفاع في المشتريات المستهلكة، غير أنها عرفت زيادة في سنة 2013 وهذا بسبب الزيادة في المبيعات.

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال: وتحسب بالعلاقة:

$$\text{نسب القيمة المضافة إلى رقم الأعمال} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}.$$

الجدول رقم (32): يبين نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال

2013	2012	2011	
180799881,98	(42314624,31)	157994487,71	القيمة المضافة
862422534,42	622290248,58	697199379,13	رقم الأعمال (المبيعات)
0,26	-0,068	0,22	النسبة

المصدر: نفس المرجع السابق.

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال تعبر عن التكامل الداخلي للمؤسسة ومنه نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة عرفت انخفاض سنة 2011 بسبب الانخفاض الحاصل في القيمة المضافة وكذا رقم الأعمال، وفي سنة 2013 نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تزايد بسبب الزيادة الحاصلة في القيمة المضافة وكذا رقم الأعمال.

2- إجمالي فائض الاستغلال: هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة، ويحسب كما يلي:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - (\text{ح/63} - \text{ح/64}).$$

الجدول رقم (33): يبين تطور إجمالي فائض الاستغلال

2013	2012	2011	
(121972509,62)	(156312766,36)	(61357909,82)	إجمالي فائض الاستغلال

المصدر: نفس المرجع السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت إجمالي فائض الاستغلال سالب خلال السنوات الثلاث وهذا يعود إلى تراجع القيمة المضافة وحدوث انخفاض في مصاريف العاملين وحصص المخصصات والاهتلاكات.

من خلال دراسة إجمالي فائض الاستغلال يمكن حساب نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال:

$$\text{نسبة إجمالية فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} / \text{رقم الأعمال}$$

الجدول رقم (34): يوضح نسبة إجمالي فائض الاستغلال

2013	2012	2011	السنوات البيان
(121972509,62)	(156312766,36)	(61357909,82)	اجمالي فائض الاستغلال
862422534,42	622290248,58	697199379,13	رقم الأعمال (المبيعات)
-0,14	-0,25	-0,09	النسبة

المصدر: نفس المرجع السابق.

من خلال النتائج المحصل عليها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن النسب سالبة وهذا ما يعني أنها ضعيفة أي أن

نسبة مساهمة إجمالي فائض الاستغلال في رقم الأعمال ضعيفة جدا.

من خلال دراستنا للقيمة المضافة يمكن حساب بعض النسب التي تبين تأثير وتأثر بعض العناصر بالقيمة المضافة وهي:

أ- نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

الجدول رقم (35): تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة.

2013	2012	2011	السنوات البيان
-121950254,62	-113966887,05	-219181730,53	مصاريف المستخدمين
180799881,98	-42314624,31	157994487,71	القيمة المضافة
-0,67	2,69	-1,39	النسبة

المصدر: نفس المصدر السابق.

من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة كانت منخفضة خلال السنتين 2011، 2013 وهذا بسبب انخفاض مصاريف المستخدمين في 2013، لكنها ارتفعت في 2011 بسبب الزيادة الحاصلة في القيمة المضافة.

أ- نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة = المؤونات + الاهتلاكات / القيمة المضاعفة.

الجدول رقم (36): يبين نسبة الاهتلاكات المؤونات على القيمة المضافة

2013	2012	2011	السنوات البيان
-45584200,06	-49088413,03	-34512425,26	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
180799881,98	-42314624,31	157994487,71	القيمة المضافة
-0,25	1,16	-2,18	النسبة

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض النسبة في سنة 2011 و2013 وهذا نتيجة الانخفاض في الإهلاكات الناتجة عن الانخفاض في حجم الاستثمارات، أما في سنة 2012 نلاحظ ارتفاع في النسبة نتيجة زيادة الإهلاكات الناتجة عن زيادة حجم الاستثمارات.

3- النتيجة العمليانية: هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات الوظيفية الأخرى ومطروحا منه الأعباء الوظيفية الأخرى وكذا مخصصات الإهلاكات والمؤونات وخسارة القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات، وتحسب بالعلاقة:

$$\text{النتيجة العمليانية} = \text{فائض الاستغلال الإجمالي} + \text{ح75} - \text{ح65} - \text{ح68} + \text{ح78}.$$

الجدول رقم (37): يبين تطور النتيجة العمليانية

2013	2012	2011	السنوات البيان
(121972509,62)	(156312766,38)	(61357909,82)	اجمالي فائض الاستغلال
66883894,69	950941,38	26227561,10	ح/75
-22991964,45	-2719567,06	-22358853,19	ح/65
-455842200,06	-49088419,03	-34512425,26	ح/68
-	-	30224366,95	ح/78
(123664779,44)	(207169821,07)	(61777260,22)	النتيجة العمليانية

المصدر: نفس المصدر السابق.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سجلت نتيجة عملياته سالبة خلال الثلاث سنوات وهذا راجع لعدم قدرة المنتجات العمليانية الأخرى تغطية الأعباء العمليانية الأخرى.

4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية: تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية. وتحسب بالعلاقة:

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - (\text{ح95/ح92}) + \text{مجموع منتجات الأنشطة العادية} - \text{مجموع أعباء الأنشطة العادية}.$$

الجدول رقم (38): يبين تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية

2013	2012	2011	السنوات البيان
(123664779,44)	(207169821,07)	(61777260,22)	النتيجة العادية قبل الضرائب
939306429,11	733241189,96	763651307,18	مجموع منتجات الأنشطة العادية
(992172326,57)	(881711011,03)	(835428567,18)	مجموع أعباء الأنشطة العادية
(176510696,70)	(315339642,14)	(133554520,44)	النتيجة الصافية للأنشطة العادية

المصدر: نفس المصدر السابق.

سجلت المؤسسة النتيجة الصافية للأنشطة العادية سالبة خلال السنوات الثلاث، وهذا راجع لعدم قدرة منتجات الأنشطة العادية على تغطية أعباء الأنشطة العادية.

5- صافي نتيجة السنة المالية: وتحسب بالعلاقة:

نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - عناصر غير عادية (أعباء) + عناصر غير عادية (منتجات).

الجدول رقم (39): يبين صافي نتيجة السنة المالية

2013	2012	2011	
(176510696,70)	(315339642,14)	(153554520,44)	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: نفس المرجع السابق.

نلاحظ أن صافي نتيجة السنة المالية خلال السنوات الثلاث وهذا ما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق التمويل الذاتي.

ثانيا: القدرة على التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هي إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى

مصادر خارجية، وتحسب القدرة على التمويل الذاتي كما يلي:

القدرة على التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاكات والمؤونات.

الجدول رقم (40): القدرة على التمويل الذاتي

2013	2012	2011	السنوات البيان
((176510696,70))	(315339642,14)	(153554520,44)	صافي نتيجة السنة المالية
(45584200,06)	(49088413,03)	(34512425,26)	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات
(222094896,76)	(364428061,17)	(188066945,7)	القدرة على التمويل الذاتي

المصدر: نفس المصدر السابق.

يتبين من خلال الجدول أن المؤسسة ليس لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا وبالتالي تلجأ إلى المصادر الخارجية وهو ما لا يحقق استقلالية مالية للمؤسسة.

المطلب الثالث: تحليل تدفقات الخزينة

يستخدم جدول تدفقات الخزينة في تحليل السلوك المالي للمؤسسة، ومدى قدرتها على مواجهة احتياجاتها المالية، وذلك باستخدام الرصيد المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو والذي يعتبر وسيلة أساسية لقياس قدرة المؤسسة على تمويل استخداماتها.

أولاً: إعداد جدول تدفقات الخزينة

الجدول رقم (41): جدول تدفقات الخزينة

2013	2012	2011	البيان
			تدفقات أموال الخزينة المتأنية من الأنشطة العملية
2169020554,56	2915978472,22	1705946736,75	التحصلات المقبوضة من عند الزبائن.
-1910933404,95	-2992173791,78	-1564924922,64	المبالغ المدغوة للموردين والمستخدمين.
-132916,74	-167303,64	-133363,53	الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة.
235896,33	62954,49		الضرائب على النتائج المدفوعة العمليات.
258190129,20	-76229668,71	140888450,58	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية
-422132,03	-1614555,03	-1492526,22	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية.
257767997,17	-77914223,74	139395924,36	صافي تدفقات الخزينة المتأنية من الأنشطة العملية.(A)
-	-	-	صافي تدفقات أموال المتأنية من الأنشطة الاستثمار.
188204,87	-289971,00	-3176030,00	عن اقتناء تسيبات عينية أو معنوية.
-	-	-	التحصلات عن عمليات التنازل عن تسيبات حسية ومعنوية.
-	48304580,61	-41167713,53	المدفوعات عن اقتناء تسيبات المالية.
-	-	-	التحصلات عن عمليات التنازل عن تسيبات مالية.
-	-	-	الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية.
-	-	-	الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.
-188204,87	-48594551,61	-44343743,53	صافي تم تدفقات أموال الخزينة المتأنية من الأنشطة الاستثمارية (B).
-	-	-	تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل.
-	-	-	التحصلات في أعقاب إصدار الأسهم.
-	-	-	الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.
-	-	-	التحصلات المتأنية من القروض.
-	-	-	تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
-	-	-	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة التمويل (C).
-	-	-	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات.
257579792,30	-126508775,35	95052180,83	تغيرات أموال الخزينة في الفترة (A+ B+C).
33760441,22	160269216,60	46471678,36	أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية.
291340233,52	33760441,22	141523859,19	أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية.
257559792,30	(126508775,38)	95052180,83	تغير أموال الخزينة خلال الفترة.

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق الداخلية للمؤسسة (مصلحة المحاسبة العامة)، انظر الملحق رقم (10)-

ثانيا: تحليل التدفقات المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن:

1- لدينا صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية موجب ($A > 0$) بينما صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية سالب ($B < 0$)، تحققت هذه الحالة في سنتي 2011 و2012 وهذا يعني أن دورة الاستغلال تحقق فائض لتغطية التغير في الاحتياج من رأس المال للاستغلال والاستثمار، وعلى التعاونية أن تنتهج سياسة مالية حذرة.

2- صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية سالب ($A < 0$)، وصافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية سالب ($B > 0$)، تحققت هذه الحالة في سنة 2012 وهذا يعني أن المؤسسة تحقق عجز مالي في خزينة الاستغلال فالمؤسسة تحتاج إلى تمويل داخلي للنمو وبالتالي تتجه نحو الاستدانة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لحالة الوضعية المالية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة وذلك استنادا إلى الوثائق والمعلومات المقدمة حيث قمنا بإعداد الميزانية المالية لسنوات 2011، 2012، 2013 والتي على أساسها قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وهذا ما أمكننا من استنتاج العديد من النتائج حول النشاط المالي للمؤسسة من أهمها:

— إن تمويل نشاط الاستغلال للمؤسسة يتم أساسا بواسطة التمويل الذاتي والمتمثلة في المبيعات ونظرا لعدم قدرة المؤسسة على تمويل نشاطها ذاتيا تلجأ إلى القروض وهو ما لا يحقق استقلالية مالية للمؤسسة.

— لقد حققت المؤسسة توازنات مالية خلال السنوات الثلاث، حيث كانت الخزينة موجبة وهذا ما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.

وعلى العموم يمكن القول أن المؤسسة ليست لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا وبالتالي اللجوء إلى المصادر الخارجية والمتمثلة في القروض الطويلة والقصيرة الأجل، فالمؤسسة في وضع مالي سيء، وعليها تغطية العجز الحاصل في الأموال الخاصة مما يساعد على تحسين الوضع المالي للمؤسسة.

خاتمة

خاتمة

من خلال الدراسة النظرية و الميدانية تبين لنا أن التحليل المالي هو مرآة عاكسة للوضعية المالية للمؤسسة فنحن قد طبقنا التحليل المالي في تعاونية الخضر والحبوب الجافة لولاية البويرة بحيث تطرقنا إلى كل صغيرة وكبيرة في هذه التعاونية.

إن التحليل المالي في المؤسسات العمومية غير مستعمل بجدية بالرغم من أهميته البالغة، و لهذا فالمؤسسات الجزائرية مطالبة باستعمال الطرق العلمية في تسيير المؤسسة، فالتحليل المالي يعد وسيلة للتقييم و الرقابة على مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة و تصحيح الانحرافات إن وجدت.

كما أنه يساعد المؤسسة على معرفة مركزها المالي، و يعتبر وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية خاصة فيما يتعلق بمنح القروض.

وعليه فقد زادت أهمية التحليل المالي، خاصة في ظل نظام اقتصاد السوق، حيث لا يوجد هناك تدعيم من طرف الدولة للمؤسسة، فالمؤسسة غير القادرة تسحب من السوق مما ينجم عنه أضرار عديدة خاصة إذا كانت هذه المؤسسة ضرورية لهيكله الاقتصاد الوطني، لهذا فالمؤسسات مطالبة بمسايرة هذا الوضع و أن تكون مستعدة للمناقشة ، وذلك باهتمامها على استخدام الطرق العلمية للتحليل المالي و الاستغلال الجيد للأموال من طرف المحلل المالي.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى تعتبر هذه الفرضية صحيحة فالتحليل المالي يعتبر وسيلة ضرورية للتسيير ومن أهم التقنيات التي تساعد على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة.
- الفرضية الثانية تعتبر صحيحة حيث أن غياب التحليل المالي أو بالأحرى عدم استعماله بصفة جدية سبب تدهور المؤسسات الجزائرية وتعاونية الحبوب والخضر الجافة مثال على ذلك.
- الفرضية الثالثة تعتبر هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد حيث أن استعمال أدوات التحليل المالي تمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف.

النتائج:

- لقد حاولنا من خلال هذا البحث التعرف على واقع الوضعية المالية لتعاونية الحبوب والخضر الجافة، على ضوء الحسابات و التحليلات التي قمنا بها باستخدام الكثير من العلاقات و النسب و المؤشرات و الجداول التي شملت مختلف مستويات النشاط المالي للمؤسسة، لتتوصل إلى استخلاص النتائج التي أسفرت عنها المراحل و التشخيص و التي تبرز مواطن النقص و الاختلالات التي تعرقل نشاط المؤسسة وهي:
- عدم توازن الهيكل المالي للتعاونية حيث أن رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها بتواريخ استحقاقها.
 - التعاونية ليس لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا وبالتالي تلجأ إلى المصادر الخارجية.
 - تحقيق نتيجة استغلال سلبية وهذا ما يجعل المؤسسة لا تفي بالتزاماتها.
 - من خلال جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة نلاحظ أن أعباء المؤسسة كانت اقل من إيراداتها.
 - التمويل الأساسي للتعاونية يكون عن طريق هامش البيع و هامش التخزين وهذا باعتبار أن مخزون الحبوب والأسمدة و المبيدات و البقول الجافة هو ملك للمديرية العامة بحيث تقوم التعاونية بالتخزين و البيع.
 - لقد عانت المؤسسة من اختلال التوازنات المالية سنة 2011 لعجز في خزينة المؤسسة وذلك نتيجة لزيادة الاحتياج في رأس المال العامل دون أن يقابله زيادة في الأموال الدائمة.

التوصيات والاقتراحات:

- التحليل المعمق للوضع المالي للمؤسسة قبل اتخاذ أي قرار لمعرفة قدرة المؤسسة ماليا أو المخاطر الناجمة عن هذه القرارات.
- على المؤسسات الجزائرية أن تكون على علم بمحيطها الاقتصادي والتحكم في وسائل التنظيم.
- على التعاونية الاعتماد على الديون طويلة الأجل.
- ضرورة جلب مستحقاتها في وقتها من العملاء.

المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 2- أحمد توفيق جميل، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1980.
- 3- أحمد عطا الله القطامين، التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع الأردن، 1996.
- 4- أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، الطبعة الأولى، دار الإحصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 5- إلياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.
- 6- بوخار عمار، مبادئ التسيير المالي والمحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1995.
- 7- بوشاشيبوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1997.
- 8- جمال الدين مرسي، أحمد عبد الله اللحح، الإدارة المالية (مدخل اتخاذ القرار)، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 9- حمزة الشيعي، إبراهيم الجزراوي، الإدارة المالية الحديثة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1998.
- 10- حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المعرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان الأردن، 2001.
- 11- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم، الأداة والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1976.
- 12- حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، مطابع الأمل، بيروت لبنان، 1990.
- 13- خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
- 14- خالص صافي صالح، تقنيات تسيير الميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1990.

- 15- خلدون إبراهيم شريفات " إدارة تحليل مالي " ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- 16- رشاد العصار، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، 2001.
- 17- رشاد العطار، وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، 2001.
- 18- زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1996.
- 19- سعد صادق بحيري، إدارة توازن الأداء ، دار نشر الثقافة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 20- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- 21- سيد الهواري، الإدارة المالية (منهج اتخاذ القرارات)، مكتبة عين شمس، مصر، 1996.
- 22- شاكر القروي، محاضرات في اقتصاد بالبنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- 23- شبايكيسعدان، تقنيات المحاسبة حسب المخطط الوطني المحاسبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 24- طارق الحاج، مبادئ التمويل، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002.
- 25- الطاهر لطرش: تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 26- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 27- طاهر مرسي عطية، منى محمد إبراهيم البطل، الإدارة المالية والاستثمار، الطبعة الثانية، مكتب أمير للكمبيوتر، 2005.
- 28- عبد الحق لعميري : تقنيات البنوك ، جامعة بن عكنون، الجزائر، 2004.
- 29- عبد الحليم كراجه وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2000.
- 30- عبد الحليم كراجه، الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006.
- 31- عبد الغفار الحنفي، بورصة الأوراق المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 32- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- 33- عبد الغفار حنفي، أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 34- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1992.
- 35- عبد المعطي رضا؛ رشيد و آخرون، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى؛ دار وائل، عمان، الأردن، 1999.

- 36- عدنان تايه النعيمي، الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.
- 37- عدنان هشام السمراني، الإدارة المالية (المدخل الكمي)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.
- 38- كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لغرض الاستثمار، المكتب الجامعي الجديد، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 39- مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 40- محمد أمين عزة الميداني، الإدارة التمويلية في الشركات، الطبعة الثانية، مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، 1999.
- 41- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة 2، مطبعة العارف، مصر، 2000.
- 42- مفلح محمد معقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 43- منير إبراهيم هندي، الأوراق المالية و أسواق رأس المال، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 44- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 45- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 46- منير محمد شاکر وآخرون، التحليل المالي (مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2004.
- 47- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- 48- نظير رياض محمد الشحات وآخرون، الإدارة المالية والبيئة المعاصرة، المكتبة العصرية، مصر، 2001.
- 49- هشتم محمد الزغبی، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان الأردن، 2000.

ب- الرسائل والأطروحات

- 50- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة (قياس وتقييم)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

- 51- سموم صليحة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، دراسة مقارنة بين الوحدات الإنتاجية للمؤسسة الوطنية للمواد الدسمة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، غير منشورة، 2001.
- 52- بومعزة حليلة، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداة داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص فرع علوم التسيير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001.
- 53- حسن لبيهي، التحكم المالي في المؤسسة الصناعية، رسالة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994.
- 54- سليمان بلعور، أثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004.

ج- المجالات

- 55- عمار زيتوني، مصادر تمويل المؤسسات مع دراسة للتمويل البنكي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مارس 2006.

د- الملتقيات

- 56- بريس السعيد، التمويل التاجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، نوفمبر، 2006.
- 57- عبد الجليل بوداح، بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، ماي 2003

II. المراجع باللغة الفرنسية:

- 1- Aswath Damodran, Finance d'entreprise, De Boeck Bruxelles, 2004.
- 2- J. Y. Saulquin C.H.D'arcimoles, Gestion financière, vribert, Paris, 1993.
- 3- pière conso, Gestion financière de L'entreprise, Edition 1989.
- 4- Farookbooyakob L'entreprise le financement bancaire, édition casbah, Alger, 2000.
- 5- Jean Louis Amelon, l'essentiel à connaitre en Gestion financier, édition, Maxima, Paris, 2002.
- 6- Patrice Vizzavouna, **Pratique de gestion (analyse prévisionnelle)**, Tome 2, Berti Edition, Tipasa.
- 7- Pire conso, Farouk Hemici, **La Gestion financière de l'entreprise**, Dunod, Paris.
- 8- Stéphane Griffiths, **Gestion financière**, chihab, Alger, 1996.
- 9- Brahim Sansari, Analyse financier, Edition chihab, Alger, 1996
- 10- Khemissichiha, gestion et stratégie financier, Edition houma, Alger, 2005.

الملاحق